الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)– السنة الثالثة 2021 – الدورة البرلمانية العادية (2021-2022) – العدد: 4

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 8 والخميس 22 ربيع الأول 1443
الموافق 14 و 28 أكتوبر 2021

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 23 ربيع الثاني 1443
الموافق 28 نوفمبر 2021

فهرس

1- **محضر الجلسة العلنية السادسة**..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2- **محضر الجلسة العلنية السابعة**..... **ص** 25

- أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الخميس 8 ربيع الأول 1443
الموافق 14 أكتوبر 2021

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة، كما أرحب بالطاقم المرافق لهم، وأرحب أيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأرحب بأسرة الإعلام فأهلا وسهلا بالجميع.

جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم خاص بطرح أسئلة شفوية، توجه إلى السادة أعضاء الحكومة؛ وطبقا للدستور، والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نبدأ مباشرة بالسؤال الأول، الموجه إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛ والكلمة للسيد حميد بوزكري، فليتفضل، والمدة الممنوحة لطرح السؤال هي 3 دقائق، شكرا.

السيد حميد بوزكري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أسرة الإعلام والصحافة الكرام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، السيد الوزير، أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي نصه:

إنتشرت في السنوات الأخيرة، وبالأخص في مدننا الكبرى، ظاهرة غريبة عن قيم مجتمعنا وتقاليده وهي ظاهرة التسوّل بأشكالها وألوانها المتعددة، حيث يشد انتباه من يتجول بمعابرها الرئيسية هذا المشهد المؤلم لرجال ونساء، شيوخ وصغار، مواطنين وأجانب، يتخذون شتى الطرق والأساليب، لطلب العون والاستنجاد بالمارة من أجل دراهم معدودات أو مؤن، بل وباستعمال الرضع والبراءة لتحقيق تلك المآرب، وقد يصل الأمر إلى حد الاعتداء اللفظي والجسدي على المارة.

وإن كانت الظاهرة تستدعي إجراء بحوث اجتماعية عميقة، للوقوف على مسبباتها ودوافعها، لاسيما تلك الناجمة عن التحولات المهمة التي عرفها المجتمع الجزائري

في السنوات الأخيرة، وتحلل الرابط الأسري، فضلا عن الظروف الاقتصادية القاهرة التي مرت بها بلادنا في أكثر من مناسبة، فإن هذا لا يبرر بتاتا الظاهرة بما تحمله من تدني أخلاقي لمنافاته للنفس البشرية السويّة ولقيم مجتمعنا المحافظ.

هذا، ورغم وجود تدابير ردعية لصد هاته الظاهرة، قد تصل إلى تسليط العقوبات الجزائية بصددها، إلا أن ذلك لم يُثن عن استفحالها، لاسيما في مدننا الكبرى.

وعليه، نلتمس من سيادتكم إفادتنا بالتدابير والإجراءات التي اتخذتها دائرتكم الوزارية من أجل مكافحة ظاهرة التسول، باعتبارها تخل بالسكينة والطمأنينة العامة.

هذا محتوى سؤالنا، تقبلوا ـ سيدي الوزير ـ فائق عبارات الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري، لقد وصلت رسالتك، يجب علينا التقيد بالوقت.. الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الزملاء أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد حميد بوزكري، عضو مجلس الأمة المحترم،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أود أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم على سؤاله الشفوي هذا، بخصوص موضوع هام، وهو الموضوع المتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل مكافحة ظاهرة التسول المُخلّة بالسكينة والطمأنينة العامة.

وللإجابة على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة، يطيب لي أن أفيدكم بأن التزام الدولة بمجابهة ظاهرة التسول يمثل أولوية في إطار الاستراتيجية العامة المنتهجة للحفاظ على النظام العام، السكينة العامة والصحة العمومية، خاصة وأن هذه الأفعال تستهدف على وجه الخصوص الفئات الهشة من المجتمع، على غرار الرضع، الأطفال، النساء و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلا عن تجريمها صراحة من طرف المشرع الجزائري، في قانون العقوبات، الذي تنص فيه المادة 195 على ما يلي: «يعاقب بالحبس من شهر (01) إلى ستة (06) أشهر كل من اعتاد ممارسة التسول في أي مكان كان و ذلك رغم وجود وسائل العيش لديه أو بإمكانية الحصول عليها بالعمل أو بأية طريقة مشروعة أخرى».

في هذا الصدد، ساهمت مصالحنا باعتبارها طرفًا فعالًا في اللجنة الوطنية المشكلّة على مستوى الهيئة الوطنية لحماية و ترقية الطفولة، المعنية بالنهوض بأوضاع الطفل في الجزائر، في إعداد وصياغة المخطط الوطني لحماية الطفولة، كآلية أساسية، من شأنها أن تضمن وقاية الأطفال من جميع المخاطر، لاسيما التسول بهم أو تعريضهم للتسول، وتحفظ حقوقهم وتضمن حمايتهم، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتعلق بحماية الطفل، لاسيما المادة 2 منه.

في هذا الإطار، تم إسداء تعليمات خاصة لمصالح الأمن المتخصصة، قصد التحسيس بمخاطر هذه الأفعال، من خلال العمل على انتشار عناصر الشرطة وتكثيف الدوريات الأمنية عبر مختلف الأماكن المعروفة بتواجد معتادي هذا النوع من الإجرام، وتشديد الرقابة على الأشخاص المشتبه في قيامهم بمثل هاته الأفعال، خاصة منهم الذين يطوفون بالأطفال القصر والرضع من أجل استغلالهم في التسول، مع تفعيل العمل الوقائي، من خلال التحسيس والتوعية لفئة الأولياء، وذلك بالتنسيق مع مختلف الشركاء في الميدان، قصد التخلي عن استغلال أطفالهم في التسول.

في هذا الشأن، تُعد فئة الرعايا الأجانب المتواجدين بطريقة غير قانونية في الجزائر، الأكثر ممارسة لهذه الأفعال من خلال استغلالهم لأطفالهم الرضع والقُصر في ممارسات التسول في الطرق والأماكن العامة بصفة متفاقمة، تطلبت مباشرة مخطط استعجالي من طرف السلطات العليا للبلاد، والذي تبعته عملية ترحيل لهؤلاء الرعايا الأجانب إلى بلدانهم الأصلية.

من جانب آخر، تكمن الأهمية البالغة في محاربة الشبكات الإجرامية المختصة في استغلال الأطفال في التسول، حيث تم توجيه تعليمات إلى السادة ولاة الجمهورية بخصوص ظاهرة التسول من قبل النساء والأطفال الأجانب، التي أخذت أبعادا مقلقة من خلال تواجد

جماعات إجرامية منظمة من جنسيات أجنبية مختصة في استغلال الأطفال والنساء في التسول، وتم إسداء تعليمات خاصة للمصالح المختصة في محاربة شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، قصد التحري في نشاطات هذه العصابات، وتقديم أطرافها أمام العدالة.

وفيما يتعلق بالإحصائيات المسجلة من قبل مصالح الشرطة القضائية، خلال سنتي 2020 و2021، في إطار محاربة هذه الظاهرة، فإنه تم تسجيل 77 قضية على المستوى الوطني، حيث تم تقديم المتورطين أمام الجهات القضائية المختصة، أين تم إيداع 17 منهم الحبس المؤقت، واستفاد 06 أشخاص من الاستدعاء المباشر، فيما تم وضع 54 شخصا تحت الرقابة القضائية.

تجدر الإشارة إلى أنه من خلال تحليل الإحصائيات المسجلة على مستوى المصالح العملياتية في مجال التسول بالقصر أو استغلال الأطفال في التسول، يتبين لنا بأن معظم مرتكبي هذا الفعل هي الأم باعتبار أن الطفل يكون قريبا منها أكثر من والده، التي تمثل أكثر من 50 ٪ من العدد الإجمالي للأشخاص المتورطين، خاصة عندما يقل سن الطفل عن 10 سنوات وهي الفئة التي تكون أكثر عرضة للتسول.

من جهة أخرى، حظى الأطفال والنساء المهاجرون غير الشرعيين الذين تم استغلالهم من قبل شبكات الاتجار بالبشر في عمليات التسول، ببالغ العناية من قبل السلطات العمومية، حيث يتم نقلهم إلى مراكز الاستقبال والتكفل بهم إلى غاية ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في ظروف تحفظ كرامتهم، مع تزويدهم بالطعام والملابس والرعاية الصحية اللازمة.

في الأخير، أؤكد لكم، السيد عضو مجلس الأمة الفاضل، التزامنا بمتابعة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التسول والهجرة غير الشرعية، بالتعاون الوثيق مع كافة الجهات المعنية، من أجل وضع حد لهذه الظاهرة المخلة بالسكينة والطمأنينة العامة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد حميد بوزكري، إن كان له تعقيب.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد الوزير على إلمامه بعناصر الإجابة لسؤالنا.

طرحنا لهذا السؤال لا يعني بتاتا أننا ضد القيم السامية لمجتمعنا من تضامن وتكافل اجتماعي وعطف على الفقراء والمحتاجين، بل بالعكس، نرى أنه من الضروري التدخل لحماية هذه الفئة من الدخلاء والطفيليين والمحتالين، والمساهمة في إيجاد طريقة تصون كرامتهم وأيضا كي يكون توجيه المساعدات من المحسنين إلى من لهم أحقية في ذلك، فمن الضروري التعامل مع كل ظاهرة اجتماعية بشفافية أكبر وبتقنين العمل التضامني وإبعاده عن كل الشبهات.

ظاهرة أخرى أيضا، نظن أنها لا تقل أهمية عن ظاهرة التسول، وهي التسول بطريقة أخرى، طريقة احتيالية ـ سيدي الوزير ـ ظاهرة «الباركينغ» المواقف العشوائية، فالسائق بمجرد أن يخفف من سرعته سرعان ما يسقط هؤلاء على رأسه، كأنها عصابة حقيقية تهدد، في مختلف المدن، إذن هذه أيضا وجب تصنيفها كظاهرة لابد من التصدي لها ولابد من تقنينها، وقد رأينا أحداثا كثيرة عرفها المجتمع، وصلت إلى حد القتل في السنوات الماضية، يعني أن الظاهرة أصبحت خطيرة.

كذلك ظاهرة أخرى، سيدي الوزير، نجدها في أماكن الازدحام، خاصة ما يتعلق بتقديم خدمات على مستوى نقاط الازدحام هذه، فيأتي إليك أحدهم ويقوم بمسح زجاج سيارتك أو لبيع أشياء، وهذا بغرض التسول، وغيرها من الأفعال وأنا أظن أنها ظاهرة تسول بطريقة أخرى، خاصة أنهم يستغلون ظرف الازدحام المروري، فنتمنى أن يعالج هذا الأمر علاجا قانونيا وإخراجه من هذه الظاهرة الفوضوية التي تعيشها مدننا.

لاحظنا أيضا ـ سيدي الوزير ـ أنه وفي بعض الأجزاء من الطريق السيار أصبحت كأنها سوق والناس تبيع سلعها على جانب الطريق..

السيد الرئيس: إبق في نفس موضوع السؤال..

السيد حميد بوزكري: نعم إنه نفس الموضوع، سيدي الرئيس، لأن التسول له أشكال متعددة من الاحتيال وأظن أنها كلها تندرج في ظاهرة التسول، بأشكاله المتعددة، وصلت إلى حد الإجرام والاحتيال، أظن أنه لابد من إبعاد

هؤلاء المحتالين عن هؤلاء المحتاجين، الذين يتمكنون من تلقي المساعدات من المجتمع والدولة، بطريقة تصون كرامتهم وتصون المجتمع من مختلف الآفات، بارك الله فيكم، وشكرا لكم جزيلا السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حميد بوزكري؛ أنت مشكور على طرحك لهذا السؤال الهام، والذي لم يطرح من قبل في هذا الموضوع بل لأول مرة ونشكر السيد الوزير على جوابه ومواقفه، وهذا له انعكاس ليس فقط من الناحية الاجتماعية لكن حتى السياسية أيضا.

وعند التعامل مع موضوع مثل هذا، فإننا ندخل في إطار حقوق الإنسان، على كل حال، نشكر ـ مرة أخرى ـ الأخ عضو مجلس الأمة الذي قام بطرح هذا السؤال؛ وأسأل السيد الوزير إن كان له تعقيب؟ لا، شكرا.

نبقى دائما في نفس القطاع؛ والكلمة الآن للسيد ساعد عروس، فليتفضل مشكورا، والمدة هي 3 دقائق.

السيد ساعد عروس: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير،

أتوجه إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يمثل تعزيز وترقية منظمات المجتمع المدني أحد الالتزامات الـ 54 التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية، خلال حملته الانتخابية، كونه شريكا هاما للسلطات العمومية، الأمر الذي من شأنه تعميق الديمقراطية التشاركية والمساهمة في تجسيد المطالب الشعبية، من أجل التغيير، المعبّر عنها في الحراك الشعبي المبارك، الأصيل في 22 فبراير، وتجسيدا لهذه التعهدات، تم إقرار ـ وبحسب نص المادة 213 من الدستور ـ إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني، باعتباره إحدى الهيئات الاستشارية الموضوعة لدى رئيس الجمهورية، التي تُعنى بترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة والمشاركة مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

كما أنه، وتماشيا مع مبدإ تعميق الديمقراطية التشاركية، بادرت دائرتكم الوزارية باعتبارها السلطة الوصية بإقرار جملة من التسهيلات لفائدة أصحاب المبادرات لإنشاء جمعيات بلدية ووطنية ذات طابع خيري وتضامني.

وفي هذا الصدد، يشكل القانون المتعلق بالبلدية، لاسيما في مادته 13، الإطار القانوني لتشكيل الجمعيات المدنية أو لجان الأحياء، يكون الغرض من إنشائها خدمة الصالح العام، كما يشترط ألا تكون متعارضة مع القيم والمبادئ الوطنية والنظام العام، الأعراف والتقاليد وأحكام التشريع والقوانين السارية المفعول.

غير أنه، يلاحظ العديد من هذه الجمعيات والتي لها تمثيل على الورق فقط، وليس لها أي تمثيل على أرض الواقع، قد استغلت وجود «شوائب» في قانون الجمعيات، وقد حادت عن الهدف من وراء تأسيسها، وأضحت لا تقدم أي خدمات للمجتمع، بل أصبح همها الوحيد هو البحث عن الاستفادة من الإعانات التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية، بل وفي مرات أخرى الاحتيال على المواطن والنصب عليه بحجة تقديم خدمات ما، في تناقض فاضح مع مبدإ أخلقة الحياة العامة.

السيد الوزير،

هل تخضع الجمعيات المحلية والوطنية إلى تقييمات دورية من طرف دائرتكم الوزارية بغية الرفع من نجاعتها ومردوديتها؟ وماهي الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد هذه الجمعيات «غير الجادة»؟

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ساعد عروس؛ والكلمة للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

لقد تفضلتم، السّيد ساعد عروس، عضو مجلس الأمة المحترم، بتقديم سؤال شفوي بخصوص مدى إخضاع الجمعيات المحلية للتقييم المركزي، بغية الرفع من نجاعتها

ومردوديتها، وردا على ذلك، يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

ينص القانون رقم 12 ـ 06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات، لاسيما المواد 07 و08 و09 منه، أن السلطة المختصة في تسليم وصل تسجيل الجمعيات وكذا رفضها هي:

1 ـ رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للجمعيات البلدية،

2 ـ الوالي بالنسبة للجمعيات الولائية،

3 ـ والوزير المكلف بالداخلية بالنسبة للجمعيات الوطنية أو ما بين الولايات.

حيث إن الجمعيات بمختلف أصنافها تخضع لرقابة السلطة المختصة حسب الحالة (رئيس المجلس الشعبي البلدي، الوالي أوالوزير)، من خلال:

1 ـ دراسة التقارير المالية والأدبية للجمعيات،

2 ـ الاطلاع على محاضر اجتماعات الجمعيات وكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي والتغييرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية خلال الثلاثين (30) يوما الموالية للمصادقة على القرارات المتخذة،

3 ـ الترخيص المسبق للوزير المكلف بالداخلية للجمعيات، من أجل الانخراط في جمعيات أجنبية،

4 ـ الموافقة المسبقة للسلطات المختصة على علاقات التعاون والتمويل الأجنبي للجمعيات،

5 ـ مراقبة مطابقة الهبات التي ترد على الجمعيات.

كما يمكن للسلطات المختصة متابعة مدى احترام الجمعيات للمبادئ والثوابت الوطنية والنظام العام وكذا القوانين والتنظيمات المعمول بها، وهذا من خلال حل أو تعليق نشاط الجمعية في حالة تدخلها في الشؤون الداخلية للبلاد أو إخلالها بالسيادة الوطنية، أو خرقها لبعض أحكام قانون الجمعيات الذي يؤدي إلى تعليق نشاطها لمدة لا تزيد عن ستة أشهر.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار مسعى الدولة لتفعيل وترقية دور الجمعيات، لتكون مرافقة لعمل السلطات العمومية، فإنه يتم إشراك العديد من الجمعيات على المستويين الوطني والمحلي في مختلف التظاهرات والمناسبات الوطنية وورشات العمل، ومشاورتها في القضايا الراهنة كإعداد مسودة الدستور وكذا اقتراح الجمعيات الفعالة والنشطة في العضوية في مختلف الهيئات الاستشارية، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مجلس حقوق الإنسان، وغيرها.

وفي هذا الإطار، تم بتاريخ 09 أكتوبر 2021، توجيه تعليمة إلى السيدتين والسادة الولاة تقضي باتخاذ الإجراءات الفورية لتعيين الإطارات، شاغلي المناصب العليا، كمكلفين بالحركات الجمعوية على مستوى كل ولايات الوطن والمقاطعات الإدارية، يكونون بمثابة نقطة ارتكاز للحركة الجمعوية الفاعلة على المستوى المحلي ويتولون مهمة تسهيل عملها ومرافقتها في جميع انشغالاتها ومبادراتها، وطبعا مراقبتها.

كما أنه وبعد الدور الذي لعبته الجمعيات البلدية الخيرية ولجان الأحياء، خلال الأزمة الصحية الراهنة، قامت مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتثمين هذا الدور التضامني وتهيئة هذه الجمعيات مستقبلا لتكون شريكا استراتيجيا في مختلف المشاريع التنموية على المستوى المحلي، من خلال تقديم كافة التسهيلات للمواطنين الراغبين في تأسيس الجمعيات البلدية، لاسيما الجمعيات ذات الطابع الخيري والتضامني ولجان الأحياء والقرى والتجمعات السكانية.

وقد رافق هذه التدابير إعداد منصة رقمية ووضعها حيز الخدمة على مستوى الموقع الإلكتروني للوزارة.

جدير بالذكر أن برنامج السيد رئيس الجمهورية، قد تضمن من بين التزاماته ضرورة بناء مجتمع مدني حر ونشيط وقادر على تحمُّل مسؤوليته كسلطة مضادة أو أداة تقييم للنشاط العمومي في خدمة الوطن والمواطن.

في هذا الإطار، تعكف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، على إعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالحركة الجمعوية في شكل يسمح بتمكينها من لعب دورها المنوط بها كشريك فاعل في التنمية، لاسيما القانون العضوي للجمعيات الذي سيتضمن أحكاما حول مرافقة الجمعيات والتي ستمكّن من إبراز الجمعيات الفاعلة، تجسيدا للمادة 53 من الدستور الجديد، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20 ـ 442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، والذي حمل في طياته مجموعة من التصورات العميقة للإصلاحات على جميع المستويات.

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد ساعد عروس إن كان له تعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد ساعد عروس: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا لمعالي الوزير على عناصر الرد، التي تفضلتم بها، كما أشكركم على المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الذي تشرفون على تسييره.

السيد الوزير،

لدي تعقيب حول الجواب الذي تفضلتم به، والذي أكدتم من خلاله حرص الحكومة على تفعيل دور المجتمع المدني بمختلف تنظيماته، من جمعيات ونقابات ومنظمات.

لكن الغرض من طرح هذا السؤال هو لفت انتباه الجهات الوصية، وحثها على ضرورة تنقية الحركة الجمعوية، «تنقية الحركة الجمعوية»، والتي يبلغ عددها 1800 وطنيا، وما يعادل 100 ألف جمعية محلية من الطفيليين والانتهازيين الذين يتخذون منها وسيلة لخدمة مصالحهم الشخصية، متناسين الأهداف التي أوجدوا من أجلها، فبعض الجمعيات، سواء محلية كانت أو وطنية، متهمة بالنصب والاحتيال ورصد المواعيد الانتخابية وطلب المعونة من الدولة، مثال ذلك، ولا داعي لذكر اسمها، لأن هناك عنصر التحفظ، جمعية لها بطاقة مكتوب عليها: «على السلطات المدنية والعسكرية أن تسمح لحامل هذه البطاقة بكذا وكذا وكذا..».

السيد الوزير،

من جهة أخرى، نثمن ما تقوم به مصالحكم المختصة لمتابعة التمويلات الأجنبية المشبوهة لفائدة الجمعيات الطفيلية، فإننا ندعو إلى المزيد من اليقظة تجاه هذا الملف الحساس الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية والأمن القومي، كما ندعو إلى زيادة المتابعة المستمرة لنشاطات بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، التي زادت نشاطاتها المعادية خلال السنوات الأخيرة، على أن يتم التكفل بهذه المسائل الخطيرة بمقتضى نص تشريعي متعلق بهذه الجهات.

السيد الوزير،

أريد أن أنوه، بهذه المناسبة، بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من أجل تجسيد الاستراتيجية الوطنية للمجتمع المدني، التي تعتمد على عدة آليات، من بينها المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، وأثمنّ المكتسبات التي حققها المجتمع المدني بعد دسترة دوره والآليات الكفيلة بترقيته وتأهيله تنفيذا لالتزامات السيد رئيس الجمهورية. وبالمقابل، لا يمكن إنكار الدور التي تؤديه العديد من الجمعيات، التي أصبحت همزة وصل بين المواطن وبين السلطات العمومية، في جميع الميادين والانشغالات، وخير دليل على ذلك دور المجتمع المدني بكل فئاته والذي نرفع له القبعة.. وتجسد ذلك في الهبة الشعبية التضامنية لمجابهة «كوفيد 19» والحرائق التي سُجلت في الصائفة الماضية وآلاف الأطنان من الخيرات التي ذهبت إلى المتضررين، مجتمع متماسك وجمعيات فعالة بمعنى الكلمة.

إذن، على الحكومة أن تعيد النظر في قانون الجمعيات، وشكرا.

السيد الرئيس: الكلمة للسيد الوزير إذا كان يريد التعقيب، تفضل.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: والله، فضلت أن أركّز في ردي على الإيجابيات الكثيرة التي سجلناها في السنتين الماضيتين، من دور للمجتمع المدني والجمعيات، سواء كانت في محاربة «كوفيد 19» أو الفيضانات أو الزلازل أو الحرائق.

أما السلبيات وتصرفات بعض الجمعيات، فهي موجودة فعلا، ولو أننا بصدد مراجعة القانون، وسيكون مستقبلا، لكننا نظن أن ما قام به المجتمع المدني أبهر الرأي العام المحلي والدولي، إذن نحن نثمن هذا الأمر، إن شاء الله، لكن لا يجب أن نركز على الأمور التي لا توصلنا إلى أي نتيجة؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير الداخلية، على كل حال، هذا الموضوع هام جدا، والخاص بالجمعيات والأعمال التي يمارسونها، من الناحية الاجتماعية، لكن يجب أن نتفق على أمر وهو أن الجمعية ليس لها دور سياسي ولا تمارس السياسة، ولكل جمعية مجال اختصاص، سواء اجتماعي،

اقتصادي، ثقافي، تاريخي، لكنها ليست بحزب سياسي.

وجب تسجيل هذه النقطة، وأن نركز عليها عند مناقشة مشروع قانون الجمعيات، الذي وعد السيد الوزير بمراجعته، لذا وجب أن ننتبه إلى هذا الأمر.

نبقى دائما في نفس القطاع؛ والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: بسم الله الرحمن الرحيم، لله الحمد وللوطن المجد ولشهدائنا الأبرار البقاء على العهد.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

يشرّفني، السيد وزير الداخلية المحترم، أن أرفع إلى سيادتكم السؤال التالي نصه:

لقد أضحت ظاهرة سياقة الدراجات النارية بشكل جنوني، دون احترام لأبسط قوانين السير عبر الطرقات، أضحت ـ قلت ـ تثير حفيظة سائقي السيارات والشاحنات على حد سواء، الذين يعانون ويشتكون من المراوغات والمضايقات التي يسببها أصحاب الدراجات النارية عبر الطرق، فلا احترام للأولوية ولا لخط السير، إضافة إلى التجاوز الخطير بل والسير في الاتجاه المعاكس في الكثير من الأحيان.

السيد الوزير،

لقد سجلت المصالح الأمنية تزايدا رهيبا في حوادث المرور بسبب مستعملي الدراجات النارية بمختلف أنواعها، وأحصت أرقاما مهولة من الضحايا والجرحى للأسباب سالفة الذكر، أدى ذلك إلى توقيف وحجز عشرات الأنواع من الدراجات النارية التي وضع المشرّع قانونا لسياقتها تجاوزه الزمن، بحيث يلزم سائق الدراجة النارية التي تزيد سعتها عن 125 سم^3 على حمل رخصة السياقة الخاصة إلى جانب البطاقة الرمادية وشهادة التأمين، في حين تعفى الدراجات النارية التي تقل قوة محركاتها عن ذلك من هذه الوثائق، وهو النوع الذي يشكل الأغلبية حاليا في السوق.

سؤالي:

ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها، من أجل وضع حد لتصرفات هؤلاء المغامرين والمتسببين في مشاكل كبيرة في طرقاتنا التي أضحت لا تطاق؟ ومتى تسن قوانين ردعية جديدة لسائقي الدراجات النارية، في ظل الجهد المبذول من قبل المصالح الأمنية في المراقبة والردع؟

وتقبلوا منّي فائق الاحترام والتقدير، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

يطيب لي، في مستهل مداخلتي، أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى عضو مجلس الأمة المحترم، السّيد فؤاد سبوتة، على سؤاله الشفوي الذي يخص الإجراءات المتخذة من أجل وضع حد لتصرفات سُوَاقُ الدراجات النارية، المغامرين المتسببين في حوادث المرور، مع طلب إعادة النظر في قانون المرور لتشديد العقوبات على هذا النوع من المخالفات.

في هذا الشأن، لا يخفى على جمعكم الموقر أن الدراجات النارية أضحت في بلدنا إحدى الوسائل المفضلة للتنقل، لاسيما من طرف الشباب ونسبة 70 ٪ من تعداد سكان الجزائر هم شباب، بالنظر للمزايا التي توفرها، والحركية التي تتمتع بها، مقارنة بالوسائل الأخرى، خاصة أثناء ساعات الذروة، غير أنها باتت، حقيقة، تشكل ظاهرة سلبية في الطرقات، نظرا للسلوكيات المشينة لبعض سواق هذه الفئة من المركبات والتي يتم معاينتها وملاحظتها يوميا، فضلا عن التورط في حوادث المرور لعدم التقيد بقواعد السلامة المرورية، التهور واللامبالاة من طرف سواقها.

في هذا الصدد، سُجلَت في الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2021، للأسف، 3431 حادث مرور، تورطت فيه الدراجات النارية، على المستوى الوطني، بما يمثل نسبة 21 ٪ من إجمالي حوادث المرور المسجلة خلال هذه الفترة، مع توقيف مصالح الشرطة لـ: 11856 دراجة نارية،

ووضع 6362 منها في الحظيرة وسحب 5894 رخصة سياقة.

وقصد الحد من حوادث المرور، الناجمة عن الدراجات النارية، تم اتخاذ عدة إجراءات ردعية وأخرى وقائية تتمثل في:

1 ـ الإجراءات الردعية:

وذلك من خلال التطبيق الصارم للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 غشت 2001 والمتعلق بحركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم، سواء ما تعلق منها بالمخالفات أو الجنح لاسيما:

ـ عدم ارتداء الخوذة،
ـ تجاوز السرعة،
ـ مخالفة الأحكام المتعلقة باتجاه المرور،
ـ مخالفة الأحكام المتعلقة بالتلاقي والتجاوز،
ـ المناورات الممنوعة،
ـ التغيير الهام للاتجاه.

والتي تعتبر معظمها مخالفات من الدرجتين الثالثة والرابعة، يعاقب عليها بغرامات تصل حتى 7000 دج، في حين أن سياقة الدراجة النارية دون رخصة موافقة لها تعد جنحة تصل عقوبتها إلى الحبس من ستة أشهر إلى سنة.

2 ـ جانب التوعية والتحسيس:

بهدف ترقية الوعي المروري لدى سائقي الدراجات المتحركة والنارية، ستكثف مصالحنا من النشاطات التحسيسية الموجهة لفائدة هذه الفئة من مستعملي الطريق، مع العلم، أنه تم الأخذ بعين الاعتبار الفئة العمرية التي تستعمل الدراجات المتحركة والنارية، وهم في غالبيتهم شباب، وهو ما يفسر جزءا من الإشكالية المطروحة اليوم حول كثرة الحوادث التي يتورط فيها سائقو هذا الصنف من المركبات، حيث يميل غالبيتهم إلى المغامرة، للأسف، وتبني السلوكيات الخطيرة واللاوقائية أثناء استعمال الطريق.

وعليه، سيتم ـ إن شاء الله ـ تكثيف تنظيم نشاطات التوعية والتحسيس بما يتوافق وخصوصيات مستعملي الدراجات المتحركة والنارية، مع التركيز على فئة الشباب.

كما سيتم تنظيم عدة نشاطات حول موضوع سياقة الدراجات المتحركة والنارية، وإعطاء الأولوية في البرامج الإعلامية التلفزيونية والإذاعية التي تتناول مجال الأمن في الطرق لموضوع «سياقة الدراجات المتحركة والنارية»، مع تنويع القنوات الاتصالية بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي.

في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن العمل يجري في الوقت الحالي على مراجعة أحكام القانون رقم 01 ـ 14 المؤرخ في 19 غشت 2001 المتعلق بحركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم، وهو المشروع الذي تعكف عليه لجنة وزارية متعددة القطاعات، حيث ترمي التعديلات المقترحة إلى تشديد الإجراءات الصارمة والانتقال إلى مرحلة الردع .

أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة، على الاهتمام الذي أوليتموه لهذا الموضوع الهام، شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد فؤاد سبوتة، إن كان له تعقيب على رد السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا لمعالي الوزير، على ما قدمتموه من معطيات؛ في الحقيقة لقد طرح هذا السؤال حول هذا الموضوع منذ أشهر، وبقي صالحا في زمانه ومكانه، لأن هذه الظاهرة أصبحت، صراحة، لا تطاق، والغرض من طرح السؤال هو وضع هذا الموضوع ضمن أولوياتكم، وضمن الورشات الذي فتحت على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، لإعادة النظر في الكثير من القوانين.

صحيح، معالي الوزير، هذه الدراجات تقدم الكثير من المزايا، لكن، في الحقيقة، ضررها أصبح كبيرا على المواطنين، والشكاوى التي تصل مصالح الأمن يوميا لدليل على هذا. الشيء المؤكد أنه بإمكاننا أن نعالج هذه الظاهرة بطريقتين. صحيح أن طريقة التحسيس مهمة، لكن مصالح الأمن لديها القدرة ولديها الوسائل، خاصة كاميرات المراقبة التي هي موجودة الآن في كامل الطرقات تقريبا، بإمكانها أن توقف هؤلاء، وبالتالي نحد من هذه الظاهرة..

وأختم، بأن المشكل في أن العائلات التي تقصد الكثير من الحدائق العامة تجد فيها هذه الدراجات، وأعطي مثالا بسيطا، هنا وبالقرب من مقر مجلسنا الموقر، منتزه الصابلات، وهو مقصد لكثير من العائلات، والتي لا تجد راحتها ـ هذه العائلات ـ بالنظر إلى تجوال هؤلاء بالدراجات

النارية والمغامرات التي يقومون بها، فأتمنى أن يحظى الموضوع باهتمامكم ـ معالي الوزير ـ وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد الوزير، تفضل مشكورا.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية: نعم، لقد عملنا في هذا الاتجاه، التحسيس من جهة وإعادة النظر في القانون للردع من جهة أخرى، لكن أقول لك مرة ثانية إن من يقود هذه الدراجات هم شباب.. هذا الشاب عندما يكون على الطريق السيار، بالنسبة له يكون...

إذن، سنأتي بقانون الردع، إن شاء الله، لأصحاب الدراجات ولغيرهم، وأنبهكم إلى أن حوادث المرور ليس سببها الوحيد هو الدراجات، والتي تمثل 21 ٪ من نسبة الحوادث، فهناك من يملك شاحنة وهناك من يملك سيارة؛ وأظن أنه بمشروع القانون الجديد، الذي هو في إطار المراجعة، سنحاول التوجه نحو الردع مباشرة، إن شاء الله، وبذلك سيدخل الناس الصف؛ بارك الله فيكم، شكرا سيدي الرئيس، شكرا للجميع.

السيد الرئيس: شكرا، هي كلها تربية، ولتؤخذ هذه النقطة بعين الاعتبار عند مراجعة مشروع قانون الجمعيات، بارك الله فيك ـ السيد الوزير ـ والذي نسمح له بمغادرة الجلسة، نظرا لارتباطه بالتزامات أخرى.

ننتقل إلى قطاع التجارة وترقية الصادرات؛ والكلمة الآن للسيد عياش جبابلية، فليتفضل مشكورا.

السيد عياش جبابلية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 أوت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد أصبحت منطقة السمار سوقا وطنيا للمواد الغذائية بامتياز، غير أن الزائر لها يلاحظ الفوضى العارمة التي يعرفها هذا السوق، لصغر المكان والازدحام الخانق، فضلا عن سوء العمران في بناء محلات السوق، الشيء الذي أثر على الحركة المرورية بالمنطقة من جهة، وأثر كذلك على التجار والمتعاملين معهم من جهة أخرى.

ولقد اتخذت ولاية الجزائر قرارا سابقا ببناء سوق جديد بمنطقة بئر توتة، بديلا لسوق السمار، غير أنه وحسب المعلومات المتوفرة، مازالت الأمور على حالها وتراوح مكانها.

سؤالي، السيد الوزير الفاضل، هو:

ـ متى سيرى السوق الموعود النور ويرتاح التجار والمتعاملون من المشاكل التي يعيشونها بسوق السمار؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عياش جبابلية؛ الكلمة الآن للسيد وزير التجارة وترقية الصادرات، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة و السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بدايةً وقبل كل شيء، إسمحوا لي أن أشكر السيد عياش جبابلية، عضو مجلس الأمة، على سؤاله القيم، المتضمن الاستفسار عن وضعية مشروع تحويل سوق التمويل بالمواد الغذائية ما يعرف بسوق السمار، أما بعد؛

الإجابة على هذا السؤال تدفعنا إلى التأكيد على أن أسواق الجملة تعد من آليات تنظيم السوق الوطني

في مرحلة البيع بالجملة، حيث تُشكّل الفضاء المناسب للممارسات التجارية القانونية.

وعليه، فإن وزارة التجارة تولي أهمية قصوى لإنجاز أسواق الجملة لمختلف النشاطات، سواء أسواق الجملة للخضر والفواكه، أو أسواق الجملة للمواد الغذائية، أو أسواق الجملة للأحذية ومنتجات الجلود وغيرها، حيث تم استلام هذه السنة أربعة أسواق جملة للخضر والفواكه وسوق واحدة للمواد الغذائية في كل من ولاية الجلفة وولاية معسكر وسوقين بولاية ورقلة، أنجزت من قبل المؤسسة العمومية والاقتصادية شركة ماقرو (Magro)، مع العلم أن وزارة التجارة خططت كي يكون عندنا 5 أسواق جملة للمواد الغذائية، واحد تم تدشينه في ورقلة، والثاني ببشار، بالتعاون مع بلدية بشار، والثالث في تيارت، بالتعاون مع ولاية تيارت، والرابع بين باتنة وخنشلة، بالتعاون مع هاتين الولايتين، والخامس هو سوق السمار الذي سيكون ـ إن شاء الله ـ مستقبلا ببومرداس بما يعرف بخروبة.

أما بالنسبة لمعالجة إشكالية سوق الجملة الكائن ببلدية جسر قسنطينة، المسمى سوق السمار، قامت وزارة التجارة وترقية الصادرات منذ سنة 2015، بعدة مبادرات لإنشاء سوق الجملة للمواد الغذائية، حسب المقاييس العالمية واحتراما للشروط البيئية، وذلك بالتنسيق مع كل التجار أولا، وولاية الجزائر ثانيا، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية ثالثا، وخلصت كل المبادرات إلى نتائج غير مرضية وغير مقبولة، لكونها صعبة التحقيق، نتيجة تحفظات الجماعات المحلية والمصالح الفلاحية والتي سنوجزها فيما يلي:

ـ كل الأوعية العقارية التي تم اقتراحها تبين أنها غير ملائمة لاحتضان هذا النوع من النشاط، سواء براقي، جسر قسنطينة، خميس الخشنة؛

ـ موقعها الجغرافي الذي من شأنه أن يشكل خطرا بسبب وجود قنوات لنقل المحروقات، الغاز أو المياه، مثلما تمّ ذكره في بلدية «بابا علي، بئر توتة» واستحالة إقامة هذا المشروع لهذه الأسباب؛

ـ إبداء تحفظات من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، كون أغلب هذه الأوعية العقارية ذات طابع فلاحي.

للعلم، أن الوضعية الحالية في سوق السمار (الفوضوي) الذي يحتوي على مايلي: 359 محلا تجاريا مقسما على النحو التالي:

ـ 05 محلات، مخصصة كمقرات للاستيراد،

ـ 271 محلا، مخصصا لتجارة الجملة،

ـ 77 محلا، مخصصا لتجارة التجزئة،

ـ 06 محلات، مخصصة كأدوات للتخزين (Stoc - age) .

ووزارة التجارة وقصد إيجاد بديل لهذا السوق وامتصاص التجارة الموازية، فقد باشرت بدراسة إمكانية إعادة بعث سوق الجملة للمواد الغذائية هذا، الكائن ببلدية خروبة بولاية بومرداس، يوجد هناك سوق تابع لمديرية التجارة لولاية بومرداس، كانت فيه مبادرة سابقا لبناء محلات به، فيه 549 محلا، بالتالي، بادرت الآن وزارة التجارة ـ أكيد ـ بالتنسيق مع السيد والي ولاية بومرداس، وبالتنسيق مع الجمعيات التي تمثل هؤلاء التجار، لتحويل ـ عن قريب ـ إن شاء الله، سوق السمار إلى سوق خروبة، وسيحوي 549 محلا عكس ـ لو تلاحظ في ـ سوق السمار، 271 محلا، أي أننا سوف نأخذ كل الأسواق الموجودة في العاصمة، التي لها علاقة بالمواد الغذائية (بالجملة) ويتم تحويلها إلى هذا السوق، وسيكون لنا السوق الجهوي الخامس للمواد الغذائية، لأننا أردنا أن نقسم 5 أسواق جهوية: واحد في الشرق وواحد في الغرب واحد في الوسط وواحد في الجنوب الغربي وواحد في الجنوب الشرقي وهكذا، لن يكون عندنا سوق وطني واحد فقط، بل 5 أسواق جهوية، وطنية، حتى يكون باستطاعتنا تمويل 58 ولاية، وبالتالي، أعتقد، إن شاء الله، عن قريب، وهي قضية وقت فقط، بعد سنة أو سنتين على أقصى تقدير، سيتم تحويل، ليس فقط سوق السمار، بل كل أسواق الجملة للمواد الغذائية إلى هذه الأسواق.

هذا السوق ـ كما قلت ـ التابع لمديرية التجارة لبومرداس سيكون سوقاً جهوياً للمواد الغذائية والذي سيحتوي على 549 محلاً.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عياش جبابلية إن كان له تعقيب.

السيد عياش جبابلية: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد الوزير، على التجاوب والرد والتوضيحات المقدمة، وأنا أستمع إلى ردكم بإسهاب ـ السيد الوزير ـ ومن

خلال المعطيات التي تداولت على لسانكم، اتضح جليا بأن هذه الفوضى ستظل تراوح مكانها حتى وقت لاحق، كما قلتم، عامين أو أكثر.

سيدي الوزير،

إذا كنا فعلا ننادي ببناء الجمهورية الجديدة، فأقول لكم بأن الجمهورية الجديدة لابد أن تنطلق من القضاء على مثل هكذا فوضى.

الجمهورية الجديدة، سيدي الوزير، لابد أن تفرض وجودها وكيانها، لابد من الصرامة في اتخاذ القرارات والوقوف بكل حزم لتطبيق البرامج والمشاريع في أرض الواقع، وكذا التوقيت، أي الدقة في التزام المواعيد، فرغم أهمية هذا السوق المعتبر وطنيا، فهو لا يليق أن يكون واجهة للعاصمة وللجزائر، منظر مشوه، مكان ضيق وخاصة بالنسبة للحركة المرورية.

سيدي الوزير،

عند خروجك من الوزارة في المساء، يمكنك الذهاب إلى هناك لترى بعينك.

عدم تنظيم الأسواق، خاصة أسواق الجملة عبر الوطن، وأؤكد أن عملية تحويل هذا السوق ستقضي على المضاربة وكذا التهرب الضريبي، إحصاء التجار، تخفيف الضغط المروري الرهيب، إضفاء الشفافية على التعاملات التجارية ومراقبة النوعية.

ومن هذا المنطلق، نطلب تعميم هذه الإجراءات على كل أسواق الجملة على المستوى الوطني، وكما تفضلتم، أسواق الخضر والفواكه، أسواق المواد الغذائية، اللحوم الحمراء.. إلخ.

كما أقترح، سيدي الوزير، وضع بطاقية وطنية لإحصاء ومتابعة كل المنتجات الغذائية، وكل المتعاملين في هذا المجال الحساس.

وفي السياق، سؤالي، سيدي الوزير، مادمنا نتكلم عن المضاربة والاحتكار، مؤسف جدا ما نراه يوميا من التهاب وارتفاع فاحش في أسعار المواد الأساسية الاستهلاكية مع تدني القدرة الشرائية للمواطن، ولا ندري مستقبلا أي مصير يعانق المواطن البسيط، المستضعف في الأرض.. دقيقة أو نصف دقيقة، سيدي الرئيس.

وهنا أثمن ما قاله رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في لقائه مع الصحافة بضرب المضاربين بيد من حديد، الذين يحتكرون طعام الجزائري.

عند هذا الحد، سيدي الوزير، أنتهي، راجيا ومتمنيا أن يلقى المواطن الجزائري جوابا مقنعا لواقعه المعيش.

وفقكم الله في مسعاكم، معالي الوزير، وفي مهامكم المنوطة بكم، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا، بارك الله فيك السيد عياش جبابلية؛ هل هناك تعقيب للسيد الوزير؟ تفضل.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: شكرا سيدي الرئيس؛ أجدد شكري للسيد العضو.

أولا، القضاء على الفوضى لا يتم بالفوضى، لأنني تحدثت عن 271 محلا، فلا يمكن أخذ هؤلاء ووضعهم في خروبة هكذا في الهواء الطلق وبالتالي فالقضاء على الفوضى لا يتم بالفوضى، القضاء على الفوضى يتم بالتخطيط، فيه سوق على مستوى بومرداس، في خروبة، كانت البلدية قد وزعت 549 محلا في هذا السوق، قام بعض التجار ببناء بعض المحلات، ونحن الآن نتكلم عن علاقات إنسانية، وبالتالي بصدد التعاون والتنسيق الدائم والمستمر مع السيد الوالي، رتبنا الأمور مع مؤسسة (Magro) من أجل أن تتم تسوية هذه الوضعية، وسنأخذ تجار سوق السمار، والسمار بين قوسين ليس سوقا، لأنه عندما نقول ماقرو «سوق» يجب أن نرجع إلى النص القانوني ونرى ما هو تعريف السوق، وما في السمار هي فوضى، اليوم في السمار هناك أناس قاموا بتحويل بنايات ومستودعات إلى سوق، بالتالي من غير المنطقي تسمية ما هو موجود في السمار بسوق، بل بالعكس هي فوضى، نحن لا نريد أن نرتكب حماقة ونعالج الفوضى بالفوضى، نحن الآن بصدد إنشاء سوق مؤطر ومنظم، سوق بمعايير دولية، يتم تسييره من طرف مؤسسة (Magro)، ونضع فيه تجار السمار وغير السمار.

الإشكال المطروح في جل القطر الوطني، أن أسواق الجملة هذه، بين قوسين، موجودة في أماكن حضرية، موجودة في سكنات، مما يخلق متاعب للساكنة ومتاعب لكل الإدارات، لذلك أعتقد بأن منهجية الوزارة هي بناء 5 أسواق جملة للمواد الغذائية، واحد منها، والحمد لله، قد استلمناه في ورقلة، وقد قامت مؤسسة ماقرو (Magro) ببنائه والثاني، الحمد لله، قمنا بتدشينه في شهر رمضان وتم بالتعاون بين

وزارة التجارة ممثلة في مؤسسة (Magro) وبلدية بشار والثالث بالتعاون مع ولاية تيارت وهو في النهاية، إن شاء الله، والرابع سوف يكون بالتعاون، إما مع ولاية باتنة أو ولاية خنشلة، وبالتالي، الموجود هنا في العاصمة هو ملك لوزارة التجارة، وسيكون لوزارة التجارة في أقرب وقت، إن شاء الله، وعندما تكلمت عن آجال سنة أو سنتين، فأنا لا أريد أن أعطي وعودا كاذبة، لا أستطيع القول بأنني سأبنيها غدا أو بعد غد، ثم تأتيني أنت وتسألني لماذا لم تسلم السوق؟! أعطيت حيزا من الوقت حتى تتم معالجة الفوضى، وبطرق علمية مدروسة، لأننا نتكلم عن سوق جهوي بمعنى الكلمة.

فيما يتعلق بالبطاقية الوطنية الإحصائية، فأنا أبشرك، ونحن كنا قد طبقنا تعليمة السيد الرئيس، بإنشاء هذه البطاقية، وكنا قد تكلمنا عنها، والآن نحن بصدد إعادة ضبطها، وعندنا الآن حوالي، 11 ألف متعامل اقتصادي، تقريبا فيها ما يقارب 388 ألف منتوج، وإن شاء الله، خلال الأيام القليلة القادمة، سيتم إطلاقها، وبالتالي استغلالها، وستعطيك المنتوجات الموجودة.

بالنسبة لقضية المضاربة، أنت تعرف بأن تعليمات السيد الرئيس واضحة، وأنت تعرف المجهودات التي بذلتها وزارة التجارة بالتعاون مع السلطات الأمنية وما اكتشفناه من مضاربة، والأمر ليس سهلا، بالتالي، هناك مشروع نص قانوني، الآن وزارة العدل بصدد إعداده بالتعاون معنا، وهي مشكورة، سيجرم المضاربة، وكل نصوص وزارة التجارة، المتعلقة بمحاربة الاحتكار وغير ذلك نحن بصدد إعادة النظر فيها؛ وعندما يتم قبولها من طرف الحكومة، سيتم عرضها على البرلمان، هذا من أجل قضية المضاربة، التي هي نتيجة للفوضى التي كانت فيها الأسواق منذ 10، إن لم أقل، 20 أو 30 سنة، من الصعب إيجاد حل بين عشية وضحاها، فكلما أردنا إصلاح أمر ما يقابل بالاحتجاج وبغلق الطرق وغيرها وبالتالي نحن نريد معالجة هذه القضية، قضية المضاربة، بنصوص قانونية صارمة، وهذه الفوضى الموجودة في الأسواق نريد معالجتها بالتأني، من دون أذى، لأن هؤلاء الموجودين في الأسواق هم أبناؤنا وإخواننا، أي أننا سنعمل على ذلك بتأني، وهذا من أجل القضاء عليها إن شاء الله.

وأنت تعرف أن الاستراتيجية لا تبنى في يوم أو يومين، بل تبنى في مدة زمنية معقولة من أجل أن تأتي بنتيجة، نحن لا نريد أن نعالج ظرفية الفوضى الموجودة في الأسواق بفوضى أعمق منها، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد مصطفى جغدالي، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أبدأ سؤالي، أتقدم ـ بما أننا على مقربة يومين من مجازر أحداث 17 أكتوبر 1961 ـ بالترحم على شهدائنا الأبرار.

سؤالي موجه إلى السيد وزير التجارة المحترم:

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم، بسؤالي الذي يتعلق بعمليات التجارة الخارجية الثلاثية أو ما يسمى (Les opérations triangulaires).

السيد الوزير،

مراجعة النظام رقم 07 ـ 01 المؤرخ في 03 فبراير 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، (الصادر عن بنك الجزائر)، بما يسمح بهذه العمليات الثلاثية، على غرار ما يحدث في العديد من الدول، بحيث يستفيد المتعاملون الاقتصاديون الذين ينشطون في مجال البيع والشراء على المستوى الخارجي، وتستفيد معهم الجزائر من المداخيل بالعملة الصعبة.

للعلم، يسمح التشريع النقدي في الجزائر بالعمليات الثلاثية عند الاستيراد فقط ولا يسمح به عند التصدير من الخارج تجاه دولة أخرى دون المرور بالجزائر، إذ إن التشريع يشترط أن كل تدفق نقدي يجب أن يصحبه تدفق في السلع.

مثال ذلك، يمكن لمستورد جزائري أن يستورد سلعة من ألمانيا وموردها إيطالي، فالسلعة تأتي من ألمانيا والمبلغ بالعملة الصعبة يحوّل إلى إيطاليا، ولا يمكن لمصدّر جزائري أن يبيع سلعة تم شراؤها من ألمانيا وأرسلت مباشرة إلى السنيغال

دون المرور بالجزائر، وتحصيل مبلغها الذي يفوق مبلغ شرائها.

سؤالي، السيد الوزير، هو:

– لماذا لا يرخص للعمليات الثلاثية مع فرض نظام القرض المستندي (Crédit Documentaire) حتى نضمن ترحيل المبالغ بالعملة الصعبة الناتجة عن عملية البيع؟

تقبلوا مني، السيد الوزير، أسمى عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ الكلمة الآن للسيد وزير التجارة وترقية الصادرات.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة و السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بدايةً وقبل كل شيء، أشكر السيد مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة، على هذا السؤال القيم، المتعلق بترخيص العمليات الخارجية الثلاثية (les opérations triangulaires).

أما بعد؛

عملا بموجب أحكام النظام رقم 07 ـ 01 المؤرخ في 03 فبراير 2007 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، فإن المعاملات التجارية الخارجية الثلاثية تشترط أن تكون كل عملية توطين للفوترة بالعملة الصعبة مرتبطة بخروج أو دخول سلعة من و إلى التراب الوطني.

بالفعل تنطبق هذه القاعدة على عمليات الاستيراد، وكذا تصدير المنتوجات الجزائرية إلى الخارج، بحيث يسمح بتوجيه السلعة لبلد ما مع الحصول على العملة الصعبة من بلد آخر.

غير أن نظام بنك الجزائر لا يتطرق إلى حالة شراء سلعة ما من الخارج، وتصديرها إلى بلد آخر، مع تحصيل المبلغ الذي يفوق مبلغ الشراء.

في هذا الإطار، يشرفني إحاطة كريم علم السيد عضو مجلس الأمة، أن هذه القضية قد تم التطرق إليها خلال اللقاءات التي جمعتنا مع المتعاملين الاقتصاديين، لاسيما خلال اجتماعات لجنة الإصغاء المنشأة على مستوى وزارة التجارة وترقية الصادرات، كما تم تدوينها كتوصية هامة بمناسبة تنظيم الأبواب المفتوحة حول التصدير، المنعقدة في شهر مارس 2021.

كما أطمئن السيد عضو مجلس الأمة، بأن هذه القضية هي حيز الدراسة والتدقيق على مستوى مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات، وهي مبرمجة، إن شاء الله، في أجندة اللقاءات التي ستجرى في إطار المشاورات الدورية المبرمجة مع مختلف القطاعات والهيئات المعنية بترقية الصادرات خارج المحروقات.

أشكركم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد مصطفى جغدالي، إن كان له تعليق حول رد السيد الوزير.

السيد مصطفى جغدالي: سيدي الوزير، سؤالي كان واضحا، ونشكركم على الإجابة.

سيدي الوزير، سؤالي كان واضحا، ومنه أن تستحدث الجزائر منطقة حرة للتجارة الخارجية.

النقطة الثانية، إيجاد حلول، سواء للخواص أو لجاليتنا بالخارج أو أصحاب المال، لتسهيل عمليات التجارة الثلاثية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء الشركات الوطنية الكبرى بعض التسهيلات للدخول في التجارة الحرة الإفريقية.

وللعلم، سيدي الوزير، أن بعض الدول العربية لا توجد فيها لا مصانع ولا تكنولوجيا دقيقة ولا حتى شيء، وأصحابها في الجزائر وبعض المدن الكبرى يتمتعون بتسهيلات كبرى، على غرار أبناء الجزائر، ولم نجدهم مذكورين لا في عمليات المال الفاسد ولا في التجاوزات ولا في تضخيم الفواتير.

إن المطلب الذي نحن نتكلم عنه، نتمنى أن تعطى في الجزائر، أهمية للمتعاملين الجزائريين، بل أهمية كبرى، نحن

أبناء هذا الوطن، ولا يجب أن يُنظر إلى كل ما هو جزائري، إلى أصحاب المال الجزائريين نظرة دونية، وعندما يأتي إلينا المتعامل الخارجي..! كانت فرنسا في السابق تحصل على تسهيلات كبرى، والآن هي للدول العربية! فحبذا لو أن هذا التسهيل الذي حصلت عليه الشركات الفرنسية سابقا ثم العربية حاليا تحصل عليه الشركات الجزائرية، ولم لا تكون للمتعامل الجزائري، فالآن عندنا متعاملون جزائريون بالخارج، نتمنى منهم الدخول إلى الجزائر، كما نتمنى أن يلقوا التسهيلات ولا يلقوا البيروقراطية.

تكلم السيد الوزير عن النظام وعلى العمليات وقال كل هذا قيد الدراسة، لكن يجب وضع حلول دقيقة، يجب وضع حلول دقيقة، يجب أن تكون هذه العمليات فعالة، ولا نبقى في موضوع التجاوزات والاجتماعات.. فاجتماع يتبعه اجتماع ولجنة بعد لجنة.. ولن نخرج من هذا النفق، نحن نتمنى وكما تكلم السيد الوزير المحترم، العمليات التي تجرى في الخفاء وما لا يعلمه الناس، نحن قد سمعنا عنها، ونحن نبارك لك ونتمنى لك التوفيق وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جغدالي؛ مرة أخرى، الكلمة للسيد الوزير إن كان يريد الرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: شكرا.

أكيد، سؤالك كان واضحا وحتى إجابتي كانت واضحة أيضا؛ الآن وفي الوقت الحالي، التنظيم الذي ينظم التجارة الخارجية فيما يتعلق بالتحويل لا يسمح بالعمليات الخارجية الثلاثية في التصدير، وقلت لك بأن هذه القضية قد طرحت من طرف الكثير من المتعاملين وهي مأخوذة بالدراسة، ليس اجتماعا من أجل الاجتماع! لا، فالأمر يتعلق بعلاقات تجارية دولية ويتعلق بمسائل مالية، تدرس بتأني، بين وزارة التجارة والمتعاملين الآخرين وعلى رأسهم البنك المركزي، وأنا أطمئنك بأن هذا الموضوع تم أخذه بجدية، وإن شاء الله، سنلقى له حلولا جدية، هكذا، سنسمح، ليس فقط للمؤسسات العمومية، بل وحتى الخاصة كذلك. المقيم هنا أو إخواننا المقيمون بالخارج من الجزائريين، بمقدورهم إجراء هذه العمليات بشكل سلس، لكن الأمور تكون مؤطرة، لأن الأمر يتعلق بالمال بالعملة الصعبة وهذه التنظيمات تتعلق بنظامنا النقدي، لا تتخذ هذه القرارات ارتجاليا هكذا، والأكيد أننا نريد أن نصل إلى قيمة صادرات تفوق مبالغ كبيرة، لكن لابد أن تكون منظمة ومؤطرة وتكون فيها مواثيق واتفاقيات ومعاهدات مبرمة من طرف الجزائر مع مؤسسات عالمية وتنظيمات نقدية دولية وغير ذلك.. نؤطرها وننظمها، وأكيد سنستلهم من التجارب الموجودة هنا وهناك، حتى يكون الحل بشكل دقيق، لأن الحلول الدقيقة والفعالة التي طلبتها تكون بدراسة متأنية، دراسة عميقة، لمعالجة جوانب هذه القضية كلها، هكذا من أجل أن يكون، إن شاء الله، تعديل التنظيم من طرف البنك الجزائري، صالحا ليس لشهر أو شهرين بل لسنوات، وهكذا نعطي الطمأنينة لإخواننا، لأن الكثير ممن تكلمت عنهم، وأنا أشكر كثيرا المؤسسات الخاصة والعمومية، التي عندها شغف الاستيراد والتصدير دون المرور على الجزائر، لكن العملة الصعبة تدخل إلى هنا، وأعتقد أن هذه أمور جديدة، لأننا لو نرجع ونقوم بتحليل هيكلة الصادرات من قبل سنجد أنها لم تكن موجودة بكل صراحة، الآن الحمد لله، مع السياسة التي انتهجتها الحكومة، التي أعطت الطمأنينة لإخواننا التجار، أصبح عندهم حب كبير للإبداع في عملية التصدير، وهذا شيء رائع، لأن ذلك جاء نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، وسنواكبها نحن إجباريا لكن ليس بعد 5 سنوات، بل آنيا، يعني خلال شهر أو 5 أشهر، أي على أقصى تقدير..

ونحن قبل انتهاء هذه السنة سيكون هذا الإجراء فعالا، حتى نعطي دفعا جديدا على الأقل لصادراتنا، وبالتالي دفعا جديدا لخلق مناصب العمل بهذه الطريقة.

وأنا أشكرك على هذا السؤال، وذلك لأنه تقني بحت، فأنا أشكرك على طرحه، لأننا في الوقت الحالي نحن نشتغل مع إخواننا في البنك المركزي و(EBF).. إلخ، على حل هذه المعضلة إن شاء الله؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد محمد بوبطيمة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّ اللهم وبارك على سيدنا محمد رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
يشرّفني، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:
لقد سعت وزارتكم في المدة الأخيرة إلى تنظيم الأسواق العشوائية؛
فأين وصلت تلك الجهود؟ وما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها للحد من عشوائية الأسواق وإعادة تنظيمها؟
وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبطيمة، فقد قلل ودلل، الكلمة للسيد وزير التجارة وترقية الصادرات، تفضل.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم والمحترم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بدايةً وقبل كل شيء، أشكر السيد محمد بوبطيمة، عضو مجلس الأمة، على سؤاله المتمحور حول الإجراءات التي تعتزم وزارة التجارة اتخاذها، للحد من عشوائية الأسواق و إعادة تنظيمها، أما بعد؛
تعكف وزارة التجارة وترقية الصادرات، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، وهذا من خلال مصالحنا الخارجية والهيئات المعنية على دراسة كل السبل والآليات الملائمة للإدماج التدريجي للأسواق العشوائية في أسواق جوارية مؤطرة، مما سيسمح بتسهيل العمل التجاري وتحديد كل المتدخلين فيه.
كما تجدر الإشارة، إلى أن دائرتنا الوزارية، وبالتنسيق مع جمعيات المهنيين وجمعيات المجتمع المدني، لاسيما جمعيات حماية المستهلك، تحرص على استمرار الحملات التحسيسية الموجهة لتوعية المستهلكين لضرورة التوجه إلى الأسواق الرسمية التي خصصتها السلطات العمومية، وذلك لضمان حقوقهم وكذا لحمايتهم من خلال تتبع مسار المنتوجات من جهة والعمل على توعية التجار المستغلين لهذه الأسواق بضرورة الاندماج في الأسواق المؤطرة من جهة أخرى.
وفي هذا الإطار، تم إلى غاية 31 أوت 2021:
– القضاء على 1125 سوقا غير شرعي، من بين 1503 أسواق محصاة،
– فيما تم إحصاء 65493 ناشطا في هذه الفضاءات غير الشرعية،
– وتم إدماج 31058 متدخلا في الأسواق الأسبوعية، بشكل رسمي.
إن التقييم الذي قام به قطاع التجارة أظهر عجزا كبيرا في توفير الأسواق التجارية، حيث لاينشط حاليا إلا 850 سوقا جواريا ومغطى على المستوى الوطني من مجموع 1541 بلدية، بمعنى أن كثيرا من البلديات ليس عندها أسواق جوارية، مع الأسف الشديد، عندنا 850 سوقا جواريا فقط.
وفي نفس السياق، تقوم مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات، بالتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بالعمل على استغلال التجهيزات التجارية المنجزة، في إطار مختلف البرامج والتي لم يتم استغلالها لحد اليوم والبالغ عددها 648 سوقا جواريا ومغطى، مع الأسف الشديد وفي كثير من الأحيان، هؤلاء الموجودون في الأسواق غير الرسمية يرفضون الولوج والدخول إلى هذه الأسواق الجوارية، عندنا 648 سوقا جواريا منجزا ومغطى، لكن مع الأسف الشديد يرفضون الدخول إليها!
بالموازاة مع ذلك، قامت مصالحي، بمراسلة السيدات والسادة الولاة، قصد الإسراع في القضاء على الأسواق الموازية وإدماج المتدخلين فيها في الأسواق النظامية الناشطة حاليا.
وقصد ضمان شفافية الممارسات التجارية والحرص على ضمان التموين المنتظم للسوق بالمواد واسعة الاستهلاك، وحفاظا على سلامة وصحة المستهلك، أنجزت وزارة التجارة، العديد من أسواق الجملة للخضر والفواكه بمعايير عالمية من

طرف المؤسسة العمومية الاقتصادية لتسيير وإنجاز أسواق الجملة للخضر والفواكه ماغرو (MAGRO)، حيث تم لحد الآن أي سنة 2021 إضافة إلى سنة 2019، استلام سوق بكل من ولاية سطيف، عين البيضاء، سوق بولاية عين الدفلى «بوراشد»، سوق في الجلفة «عين وسارة»، سوق بمعسكر، وسوقين للخضر والمواد الغذائية بالجملة بورقلة، وسوف يتم، إن شاء الله، استلام سوقين بولاية ميلة، عين البيضاء، وبولاية قالمة قبل نهاية السنة الجارية، فالأشغال جد متقدمة.

ولمرافقة هذا المسعى، اتخذت عدة تدابير تسهيلية وتحفيزية، من شأنها استقطاب فئة الشباب نحو التجارة الشرعية والمنظمة، من أهمها: تبسيط عملية القيد في السجل التجاري، سواء عن طريق التسجيل عبر البوابة الإلكترونية أو من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية لكل تاجر قار أو متنقل، لقد أحدثنا وأنشأنا ما يسمى بالتاجر المتنقل، ولحد الآن، عندنا أكثر من 3500 شاب، انخرط في هذا المسعى، لا نطلب منه أي شيء، فقط بطاقة التعريف الوطنية والالتحاق بمركز السجل التجاري، سواء عن طريق النت أو بطريقة مباشرة ويتحصل على سجله، ولن نطلب منه لا مقرا ولا وسيلة نقل ولا هم يحزنون، يعني هذه التسهيلات بمجرد تقديمه لبطاقة التعريف الوطنية نمنحه سجلا تجاريا متنقلا، هكذا على الأقل كي ندمجهم. هذه العملية استقطبت لحد الآن 3500 شاب، وإن شاء الله، مع الوقت والإشهار وغير ذلك، نستقطب أكبر عدد ممكن من هؤلاء الشباب، لإخراجهم من اللاشرعية إلى الشرعية؛ إضافة إلى هذه الجهود بادر قطاع التجارة إلى مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للنشاطات التجارية قصد تشجيع الاستثمار.

تم أيضا إعادة إحياء وإطلاق ما يسمى بالسجل التجاري للجملة، هذا بالنسبة للولايات الحدودية، من الطارف عبورا بتمنراست إلى تلمسان، والآن قمنا بإعادة إلغاء القيد الذي كان منذ 10 سنوات تقريبا، ولهم الحرية في الحصول على سجلات تجارية جملة، هكذا نستقطب أكبر قدر ممكن من هذه الولايات الحدودية.

في الختام، يجدر التذكير أن كل هذه الإنجازات والتدابير التي تم اتخاذها تندرج في إطار أخلقة العمل التجاري، تطبيقا لتوصيات السيد رئيس الجمهورية، وكذا تطوير شبكة التوزيع على المستوى الوطني (la grande distribution) بغرض ضمان تغطية وتوزيع أمثل عبر كل الولايات وهذا من خلال إعداد مشروع مرسوم تنفيذي، هو قيد الدراسة حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

شكرا على طيب الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمد بوبطيمة، إن كان له تعقيب.

السيد محمد بوبطيمة: شكرا سيدي الرئيس.

في الحقيقة، سيدي الوزير، كلامك يطمئن، والجهد الذي يُبذل على مستوى القطاع لا ينكره إلا ناكر، ونحن، حقيقة، نحييكم في هذا الاتجاه ونشد على أيديكم، لكن كل هذا العمل لا يمكن أن يتحقق إذا لم نهتم بإطارات القطاع، وأنا أقول إن هذه الإطارات وخاصة في السنوات الأخيرة، رأوا نوعا من الضغط ونوعا من العمل المستمر في هذه الفوضى التي كانت موجودة، وأنتم الآن تعملون من أجل تحقيق نتائج أفضل، وأنا أقول إن هناك بعض إطارات القطاع، وبعض الإخوان ممن تعرض إلى مساءلة قانونية، هذه الإطارات الذين تعرضوا لمساءلات قانونية، العدالة برّأتهم من أي عمل، لكن هناك من لم يلتحق بمنصبه الأصلي، ونحن من أجل رفع معنوياتهم كفرد أو أكثر، وحتى نرفع معنويات القطاع وكذا إطاراته، لابد من زيادة الاهتمام أكثر، وتشجيعهم حتى يستطيعوا بذل جهد أكثر.

إذن، في الحقيقة، الشيء المطمئن، خاصة، هي الكلمة التي سمعتها وهي «إدماج»، وبكل سهولة، ما يزيد عن 3000 شاب أو ما يزيد في هذا القطاع، وهذا شيء يبعث على الارتياح والاطمئنان، نقول لكم أعانكم الله سيدي الوزير، وموفقون، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة للسيد الوزير إن كان له تعقيب.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: شكرا.

أولا، أشكر السيد العضو على اهتمامه بإطارات القطاع، وتأكد بأن وزارة التجارة تهتم اهتماما كبيرا بهؤلاء الموظفين،

لأنهم يقومون بعمل جبار، ونغتنم هذه الفرصة ومن هذا المكان لأحييهم وأرفع لهم قبعة الاحترام على ما يبذلونه يوميا، صباحا، مساء، كل أيام الأسبوع، يوم الجمعة ويوم السبت.. الخميس، يشتغلون بشكل مستمر، أولا من أجل مساعدة إخواننا في وزارة الصحة، لمجابهة جائحة كورونا، وأيضا من أجل حماية المستهلك، لأننا قلنا مرارا وتكرارا، حماية المستهلك خط أحمر وأيضا لمحاربة المضاربة، فكم من موظف تعرض إلى الاعتداء؟! لأنهم في مجابهة عصابة مضاربة واحتكار، لذلك أنا أحييهم وأشكرهم، نيابة عن كل إطارات وزارة التجارة، أشكرهم جزيل الشكر.

أما فيما يخص المساءلات القانونية، فهي جزء من مخاطر وظيفتنا، مع الأسف الشديد، لكن كل من برّأته العدالة أعيد إدماجه وبسلاسة، ولا يوجد في الوقت الحالي موظف تم تبرئته من طرف العدالة ولم يتم إعادة إدماجه، فكلهم مدمجون، بل بالعكس، نحن نشكر السيد الوزير الأول على ذلك، عندما قرر دعم القطاع بالرفع من بعض المنح وما يسمى بـ (FRC)، ونحن نشكره جدا على هذا الأمر، وهذا ما أعطى دعما أكثر، كاعتراف من الحكومة وكاعتراف من الوزارة، على أهمية هذه الشريحة، وعلى ما يقومون به، لذلك أعتبرهم مجاهدين من أجل هذه الجزائر الجديدة، وهم مستعدون بتعداد 13 ألف موظف في هذا القطاع، كامل الاستعداد من أجل القيام بوظائفهم، حتى والناس في عطلة أو في يوم العيد، مثلما هو الحال في قطاع الصحة وسلك الأمن فنظام المناوبة، موجود كذلك في قطاع التجارة عبر كافة القطر الوطني، لذلك نشكرك على هذه الكلمات الطيبة وعلى هذه المشاعر الطيبة، من أحد أعضاء مجلس الأمة تجاه موظفي هذا القطاع، وأنا أيضا بدوري أشاطرك هذا النضال، أشكركم جزيل الشكر والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، بارك الله فيك؛ قبل أن نمرّ إلى قطاع الصحة، نسمح للسيد وزير التجارة وترقية الصادرات بالانصراف، طبعا لأن له التزامات أخرى.

نمرّ الآن إلى قطاع الصحة، والكلمة للسيد حوباد بوحفص، فليتفضل مشكورا.

السيد حوباد بوحفص: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال موجه إلى السيد وزير الصحة.

يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لا تزال دائرة بوقطب بولاية البيّض بحجمها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي ونسبة السكان المتزايدة بها التي تقارب 100 ألف نسمة بالبلديات التابعة لها، إضافة إلى محاذاتها لمفترق الطرق والطريق الوطني رقم 6 كونها منطقة عبور، ما يجعلها مقصدا لرواد الطريق، تفتقر إلى مستشفى يلبي حاجيات السكان العلاجية والصحية، ما اضطرهم إلى التنقل لمستشفى الولاية الذي يبعد عن مقر الدائرة بـ 100 كلم، فرغم تحويل المركز الصحي، المتعدد الخدمات (Pol - clinique)، المتواجد بها إلى مستشفى بطاقة استيعاب 60 سريرا، إلا أنه لا يرقى إلى مستشفى بمعايير كاملة، نظرا لصغر حجمه ونقص الإمكانيات والمعدات والتخصصات به، كما يبقى غير مستوعب لنسبة السكان وخصوصيات الدائرة السالفة الذكر، كما أن كل الحالات المستعجلة من استعجالات حوادث المرور واستعجالات التوليد تلقى حتفها في الطريق.

فلماذا لا يتم، سيدي الوزير المحترم، النظر في إمكانية تشييد مستشفى بهذه الدائرة المهمة، يستجيب لمتطلبات المواطنين الصحية ويسمح لهم بتلقي العلاج الملائم ويجنبهم عناء التنقل وتكاليفه، كما يحفظ أرواح مرتادي الطريق من جرحى حوادث المرور والحالات المستعجلة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حوباد بوحفص؛ الكلمة الآن للسيد وزير الصحة، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الزملاء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد حوباد بوحفص، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الذي يقترح من خلاله تشييد مستشفى بدائرة «بوقطب»، ولاية البيض.

لقد استفادت دائرة «بوقطب» في ولاية البيض سنة 2014، من مشروع لتهيئة وتوسعة العيادة متعددة الخدمات، بهدف تحويلها إلى مؤسسة عمومية استشفائية بطاقة استيعاب 60 سريرا، حيث تم إعادة تهيئة البناية القديمة، كما تم إنجاز جناح به طابقان ـ سفلي وعلوي ـ وهذا لضمان التكفل بالخدمات الصحية المتخصصة في الاستعجالات الطبية الجراحية، الطب الداخلي، التوليد، طب الأطفال والجراحة العامة.

ونظرا لمحدودية الغلاف المالي المخصص لهذه العملية، فإن الأشغال المنجزة لم تسمح بتوفير بناية تتوفر فيها جميع شروط الاستشفاء، فالمرفق ضيق، حيث إنه يضم 47 سريرا فقط، وبه قاعة عمليات واحدة، إلى جانب قاعة صغيرة للتوليد.

ولضمان خدمات صحية ترقى لاحتياجات سكان هذه المنطقة، اقترحت المصالح الولائية تسجيل مشروع لإنجاز وتجهيز مستشفى جديد بـ «بوقطب» وذلك في إطار قانون المالية لسنة 2022.

وفي انتظار النظر بخصوص هذا المشروع، سيتم العمل من أجل إعادة تنظيم الخدمات الصحية المتخصصة بمنطقة «بوقطب» مع توفير الإمكانيات اللازمة لذلك، وهذا وفقا لأحكام قانون الصحة، لاسيما فيما يتعلق بتنظيم المنظومة الوطنية للصحة وتمويلها.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد حوباد بوحفص إن كان له تعقيب، تفضل.

السيد حوباد بوحفص: شكرا سيدي الوزير.

حقيقة، هذا ما كنت أنتظره من هذه البلدية، أن يكون فيها مستشفى، فكما قال السيد الوزير، وهو مشكور على الرد، كانت عندنا عيادة متعددة الخدمات، تم تحويلها إلى مستشفى، والذي لم يلب رغبات المواطنين، وإن شاء الله خلال 2022 سوف يكون عندنا مستشفى، نتمنى الخير، وبارك الله فيك سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حوباد بوحفص؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: شكرا سيدي الرئيس.

بالفعل منطقة «بوقطب» بحاجة لمستشفى، فهي بعيدة عن عاصمة الولاية وأقرب لولاية سعيدة، هذا ما أكده لنا السيد مدير الصحة، ولكن ليس «بوقطب» فقط من هي بحاجة إلى مستشفى، هناك مناطق عديدة بحاجة لمرافق صحية، لهذا، إن شاء الله، سندرس هذا الانشغال في إطار دراسة الخريطة الصحية وذلك خلال الجلسات المخصصة لإعادة بعث المنظومة الصحية والتي ستنعقد قريبا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يعتبر القطاع الصحي من القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية والخدمات الاجتماعية الهامة، خاصة بمنطقة الجنوب، وقد أولت الدولة أهمية خاصة لذلك بتقديم خدمات صحية في المستوى وتقريب المنشآت الصحية من

ساكنة الجنوب.

لكن، للأسف، فإن هناك مستشفى بسعة 320 سريرا بتقرت، جاهز منذ مدة تقريبا، لكن لم يتم تدشينه إلى حد الساعة.

والسؤال:

– لماذا لا يتم وضع المستشفى حيز الخدمة؟

– وما هي أسباب التأخير، هل هي تقنية أم مالية أم أسباب أخرى؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الزملاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السيد عبد القادر جديع، عضو مجلس الأمة، على انشغاله بخصوص مشروع إنجاز مستشفى بسعة 240 سريرا بتقرت؛

لقد عرف هذا المشروع ثغرات بالفعل وتأخرا كبيرا في عملية الإنجاز، فالآجال التعاقدية لإنجازه حُددت بـ 26 شهرا منذ تاريخ الأمر بانطلاق الأشغال في 26 فيفري 2012، وذلك طبقا لبنود العقد المبرم في 25 جانفي 2012 مع الشركة الصينية (SINOHYDRO).

وتعود أسباب التأخر لعدة عوامل، منها المناخية والأخرى تقنية، أدت إلى توقف الأشغال عدة مرات.

فالتوقف الأول كان لمدة 4 أشهر، ابتداء من 26 أبريل 2014 بسبب سوء أحوال الطقس.

أما التوقف الثاني فكان لمدة سنة، ابتداء من 24 جويلية 2014، وذلك لاستكمال الإجراءات المتعلقة بملحق الصفقة الذي تم إعداده لإدخال الأشغال الإضافية ولتغيير الآجال التعاقدية للمشروع والتي حُددت بـ 42 شهرا.

بعد هذا التوقف، تم الأمر باستئناف الأشغال في 27 أكتوبر 2015، لكن توقفت مرة أخرى سنة 2016، بسبب سوء أحوال الطقس، وبهذا تم في 29 نوفمبر 2016، تسوية المدة المحددة لإنجاز المشروع بإضافة 150 يوما.

تبلغ نسبة إنجاز المشروع حاليا 92 ٪، إلا أن الشركة المنجزة تتماطل في إتمام بقية الأشغال، رغم إعذارها كتابيا وتسوية كل مستحقاتها المالية.

بالنسبة للتجهيزات المبرمجة لهذا المشروع، فلقد تم استلام 40 ٪ منها سنة 2019، بما فيها جهاز سكانير، أما الحصص المتبقية من التجهيزات وبعد إعادة تقييم العملية سنة 2020، والإعلان عن طلب عروض للمرة الثانية، فهي في مرحلة المنح المؤقت.

إن التأخر الذي عرفه هذا المشروع، دعانا في شهر مايو من هذه السنة، على هامش زيارتنا للولاية، إلى تقديم توجيهات صارمة للإسراع في عملية الإنجاز لتسليم المشروع قبل نهاية هذه السنة.

زرت المشروع بطلب من المجتمع المدني في ماي، حاولوا أن يتراجعوا 5 مرات، من مليار دينار إلى أكثر من 5 ملايير دينار، وقد كان في وضع سيء جدا، وطالبت بالموافقة من الوالي، الذي كان واليا جديدا وقتها، قلت له وذكرتها أمام الشاشة وأمام المجتمع المدني، الموافقة من طرف السيد الوالي على إلغاء الصفقة، وقلت بأن الوثيقة انتهت بعد أن وافق، لكن أعيد إبرام الصفقة مرة ومرتين وثلاثا وأربعا منذ 2007، قلت له توقف! قال الوالي عندي 40 أو 45 مليارا استفادت منها الولاية وسأبنيها سكنات وظيفية فليس هناك سكنات، لكن للأسف، لم يكن هناك فسخ للصفقة وتمت الأعمال بطريقة أجهلها، وليس لي أي مسؤولية في هذا..

في إطار اللقاء بين الحكومة والولاة، كان لي معه لقاء أخوي طيب وقد نسينا كل شيء، حاليا الأمور عادت، وإن شاء الله، سيتم الاتفاق من الآن إلى أول نوفمبر أو ديسمبر على تدشين هذا الإنجاز الهام جدا بالنسبة لولاية ورقلة أو بالنسبة لتقرت، لأن الوالي في ذلك الوقت كان مازال مرتبطا بولاية ورقلة، إذن، إن شاء الله، عن قريب، سيكون التدشين.. ونفرّح مجتمع تقرت، وإن شاء الله، سيكون لتقرت على بعد 10 كلم مستشفى بـ 60 سريرا بتيماسين وأيضا في مقارين، إن شاء الله، وبهذا سيتوفر لمجتمع تقرت، استجابة لطلباته الصحية، مستشفى ضخم وبمستوى عال من الخدمات، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد القادر جديع، إن كان له تعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس، شكرا سيدي الوزير.

نتمنى، معالي الوزير، ضبط أمور مديرية الصحة لولاية ورقلة بحزم، لأن هناك تجهيزات، هم نائمون عنها بل يأبون ذلك، كأنما يتعمدون تحطيمنا وما شابه ذلك، مسؤولو مديرية الصحة لولاية ورقلة، نريد منك أن تضغط عليهم قليلا من أجل إتمام التجهيزات، فقد قمنا بتدخلات وشكاوى، لكن ليس هناك شيء!

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: شكرا للسيد العضو؛ راسلني وسنتعامل مع بعض، وسننظر في الأمور، فبالنسبة لنا أنتم كنتم تابعين لولاية ورقلة، لقد زرنا الولايات العشر الجديدة، التي مازالت مرتبطة بالولايات القديمة، ووجدنا بعض المشاكل، إن شاء الله، في حدود نهاية السنة، 31 ديسمبر، تكون عندها صلاحيات تامة، قم بمراسلة حول التجهيزات التي هي في ورقلة، وسنحل المشكل، إن شاء الله، ومبروك على تقرت.

السيد الرئيس: نبقى دائما في نفس القطاع؛ والسؤال الأخير للسيد نور الدين بالأطرش، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

السلام عليكم جميعا.

سؤالي موجه إليكم، السيد وزير الصحة، وفيه أقول:

الصحة ليست فقط مسؤولية وزارة الصحة، إنها ذات ارتباط بالتنمية عموما وبتطوير التعليم بمختلف أطواره في الجزائر، ولكن تبقى وزارة الصحة هي المسؤول المباشر عن هذا القطاع.

فهل من المعقول أن يتساوى الميسور مع الفقير المحتاج في مجانية الطب؟ وهل يمكن أن نقيم صحة فاعلة بالمجان؟ وماذا يضر غنيا ميسورا أن يساهم في تطوير هذا القطاع بدفع تكاليف عادية مقابل علاج؟

يحدث أنه من أجل حقنة أو من أجل تغيير ضمادة ينتقل المريض إلى المستشفى، بما في ذلك من ألم وتعب وضياع وقت من أجل صحته؛ وهو حين يصل المستشفى يزيد المصحة ازدحاما وربما انتظر طويلا، فهل يضر مواطنا متوسط الحال أن يتلقى هذه الخدمة الطبية في بيته ومن دون عناء مقابل مبلغ عادي جدا؟

فمثل هذا يوفر خدمة راقية ويمكن من تكوين وتوظيف آلاف الأعوان من شبه الطبي.

وإذا كان من الناس من هم معوزون فعلا، فلا بأس أن يتلقوا هذه الخدمة مجانا من باب التضامن الاجتماعي.

جرت العادة أن تنجز مراكز صحية في المدن والقرى، وهذا أمر محمود، لكن لابد أن نعلم أيضا أن هناك دواوير عدد سكانها أكبر من بعض القرى والبلديات، وهنا تظهر أهمية الإحصائيات من أجل تكييف التنمية حسب الحاجة الفعلية.

طالما الأوساخ والقاذورات مرمية في الشوارع، لن نحقق تقدمنا في الصحة العمومية، فكيف ننتج المرض من جهة، ونسعى لمقاومته من جهة أخرى؟

فالأمر يتعلق أيضا بوعي المواطن من جهة، وتحمل مسؤوليته من جهة أخرى، من أجل - فعلا - جمهورية جديدة يبنيها أبناء هذا الوطن.

سؤالي، السيد الوزير:

- هل من تنسيق بين قطاع الصحة وجملة قطاعات وأيضا بين المجموعات المحلية والمجتمع المدني، من أجل تنفيذ قرارات تعيد النظر وترد الاعتبار، بل، وتغير من المنظومة الصحية الآن قبل الغد؟

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الذي تطرق من خلاله لعدة مواضيع مرتبطة بإشكالية إصلاح المنظومة الصحية.

لقد جاء قانون الصحة سنة 2018، للإجابة على إشكالية إصلاح المنظومة الصحية، وتبقى جهودنا اليوم تنحصر أساسا في كيفية تجسيد هذه الأحكام، الأمر الذي كان من الصعب تجسيده في الأيام القليلة الماضية بسبب الأزمة الصحية التي تعرفها البلاد، على غرار باقي بلدان العالم، نتيجة تفشي وباء «كوفيد ـ 19»، هذه الأزمة التي بالرغم من النقائص التي أظهرتها في تنظيم المنظومة الصحية، إلا أنها أكسبت مستخدمي القطاع تجربة فريدة من نوعها في مجال تسيير الموارد.

لهذا، تشرع دائرتنا الوزارية في التحضير للقاء وطني، سينعقد قبل نهاية هذه السنة، لدراسة السبل الكفيلة لتجسيد أحكام قانون الصحة، وسيجمع هذا الأخير كلا من خبراء القطاع، الشركاء الاجتماعيين، وممثلي الجمعيات وكذا ممثلي القطاعات الأخرى.

من بين المواضيع المطروحة في هذا اللقاء هو «الخريطة الصحية ومخطط التنظيم الصحي»، هذا الموضوع الذي سيتم من خلاله تحديد مقاييس التغطية الصحية وكذا تنظيم شبكات العلاج لضمان أفضل تكفل صحي بالمريض، كما سيتم ضبط الوسائل الواجب تعبئتها على المستوى الوطني والجهوي، مع الأخذ في الحسبان الأحواض السكنية، الخصائص الوبائية، الصحية، الجغرافية، الديمغرافية، الاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة، وذلك قصد تسهيل وضمان الحصول على العلاج في كل نقطة من التراب الوطني.

هذا، كما سيتم التطرق خلال هذا اللقاء إلى موضوع «تمويل المنظومة الوطنية للصحة من أجل تحسين مستوى الخدمات الصحية»، هذا الموضوع الذي سوف يتم تسليط الضوء فيه على كيفية ضمان المساهمة الفعالة لهيئات الضمان الاجتماعي في التغطية المالية لمصاريف العلاج المقدم من طرف المؤسسات الصحية، لفائدة المؤمّن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، على أساس تعاقدي مع الوزارة المكلفة بالصحة.

إلى جانب هذا، ستكون هناك مناقشات حول العمل القطاعي المشترك ومساهمة الحركات الجمعوية والتعاضدية في تنفيذ السياسة الوطنية للصحة، وهذا نظرا للدور الكبير الذي تلعبه هذه الأخيرة في تنفيذ البرامج الوطنية للوقاية من الأمراض.

هذا، وسيتم التطرق إلى مواضيع أخرى، لا يسعنا اليوم الحديث عنها كلها.

أرجو أن أكون بهذه التوضيحات قد أجبت على سؤالكم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد نور الدين بالأطرش، هل لك تعقيب حول الرد؟

السيد نور الدين بالأطرش: سيدي الوزير، قد أتجرد الآن من منصبي، وأنزل إلى منزلة ذلك المواطن البسيط، الضعيف، المستضعف، إلى ذلك المريض، الذي لا حول ولا قوة له إلا بالله، الذي دائما ينتظر كلمة منكم أو من أعلى هرم، تزيل ذلك الهم والغم والمرض الذي يعانيه.

أنا فعلا، سيدي الوزير، شاكر لكم كل المجهودات التي تقومون بها ولم أكن جاحدا، مررتم فعلا بظروف لم يمر بها سابقوكم في القطاع، وهذه الظروف ربما مر بها كل العالم، ظروف كورونا، إلى غير ذلك، لكن دائما أجد نفسي مصمما على ما أقول ومدافعا عنه في هذه القبة.

سيدي الوزير،

هذا المواطن الذي أتكلم عنه وأدافع عنه، هو ذلك المواطن الذي يصد دائما تلك الضربات وتلك السقطات التي تأتينا من هنا وهناك.

هذا المواطن الذي ندافع عنه، هو ذلك المواطن الذي دائما يمد يده إلى الوطن متى دعا الأمر إلى ذلك، هو ذلك المواطن الذي هبّ تضامنا مع إخوانه جراء الحرائق، هو ذلك المواطن الذي دائما يسعى، أو ذلك المواطن الغيور على وطنه.

إذن، سيدي الوزير، في سؤالي قلت: لابد أن تكون هناك منظومة صحية تتواءم والظروف التي تمر بها البلاد، ولا يمكن أن يتساوى الفقير والغني في مجانية العلاج، وكنت دائما ـ وأنت أعلم بذلك ـ حاثا على إنجاز مستشفى

كبير يليق بمقام الجزائريين، يكون في وسط الجزائر، في نقطة يتساوى فيها كل المواطنين، نستثمر فيها طاقاتنا، إطاراتنا، حتى الأدمغة الموجودة خارج الوطن، وكنت أقول ربما كان يتساءل البعض، من أين التمويل؟ هذا المواطن الذي هبّ تضامنا في كل ما احتاجته الجزائر، هو الذي كان في وقت مضى عندما رميت الثورة إلى الشارع كان من احتضنها.

والله العلي العظيم، سيدي الوزير، أقولها وأنا صادق في قولي، وكلام ينبع ـ ربما ـ من عمقي، لو أن هذه الفكرة يسمعها المواطن هو الذي سيحتضن هذا المشروع، لأن الصحة إذا لم تكن عند المواطن، فإنها لن تتحرك أبدا في المؤسسات، إذا لم يكن الإنسان في تمام صحته، فباقي المؤسسات لا يمكنها أن تتحرك.

إذن، سيدي الوزير، رجائي فيكم أن تجدوا حلا دائما للمواطنين الذين لا يجدون علاجا هنا في الجزائر، لأنني دائما أتساءل عمن تقع مسؤولية علاج المواطن الذي لا يقدر على العلاج إلا هنا في الجزائر؟!

المسؤولية تقع على عاتقنا، كلنا مشتركين، هنا السلطة التنفيذية أو كل المسؤولين الموجودين هنا في الجزائر.

تصوروا معي، سيدي الوزير، ربما..

السيد الرئيس: السيد نور الدين، خفف قليلا، أنت تعرف بأن هناك سؤالا وهناك جوابا، والسيد الوزير لما يأتي إلى هنا يتم إعلامه مسبقا بموضوع السؤال، ليقوم بالتحضير لجوابه، وعندما نتطرق إلى أمور أخرى ونتوسع فيها، سيتحول السؤال إلى مناقشة عامة حول القطاع بأكمله؛ ولهذا، السيد نور الدين بالأطرش، حبذا لو تختصر! تفضل!

السيد نور الدين بالأطرش: سيدي الوزير، هناك نقطة فقط أريد أن أتطرق إليها، هي مشهد انتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والد يحمل ابنه وزوجته في قارب «بوطي» لهجرة غير شرعية «يحرق» وعندما سئل لماذا فعل ذلك؟ أجاب بأن العلاج استعصى عليه هنا وهو ذاهب ليعالج بالخارج!!

أتمنى سيدي الوزير، أتمنى سيدي الوزير، أن يجد هذا الكلام آذانا صاغية لديكم، في المرة الماضية، سيدي الوزير، كان أمر ما..

السيد الرئيس: إسمح لي.. أنا أنبهك، يجب الاحترام.. ليس هكذا، لا!

السيد نور الدين بالأطرش: أنا محترمكم، سيدي الرئيس.. إسمح لي، هذا آخر كلام أود قوله.

في المرة الماضية، سيدي الوزير، قدمت لكم طلبا من الشرطي الذي كان يقوم بعمله ووظيفته وتعرض لحادث مرور، هذا حتى لا يحس باقي أفراد الشرطة، حين يخاطرون في عملهم يشعرون ـ ربما ـ بالمغامرة، هذا الشرطي، سري ميلود، نتمنى أن تتكفلوا به، سيدي الوزير، ولكم واسع النظر وشكرا.

السيد الرئيس: على كل حال، انتهت أشغال جلستنا هذه، أشكر كل الإخوان الأعضاء على الأسئلة التي طرحوها والتي تكتسي كل الأهمية، وأيضا أجوبة الإخوة الوزراء، وبهذه المناسبة، وما دام آخر سؤال للمناقشة كان حول قطاع الصحة، نبلغ السيد وزير الصحة بأهمية هذا القطاع والدور الذي لعبه خلال هذه المرحلة، التي كان فيها الوباء، وباسمي وباسم مجلس الأمة بكامله، نشكر عمال هذا القطاع، من أطباء وشبه طبيين وغيرهم من مستخدمي قطاع الصحة، على العمل الذي قاموا به والكفاح الذي كافحوه خلال هذه المرحلة، ومازالوا، وهذه مفخرة للجزائر!

أردت، بهذه المناسبة، أن نبلّغ هذا الانشغال وما نشعر به إلى السيد وزير الصحة.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.. (**تصفيق**).. والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثانية عشرة بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية السابعة
المنعقدة يوم الخميس 22 ربيع الأول 1443
الموافق 28 أكتوبر 2021

الرئاسة: السيد الحاج عبد القادر قرينيك، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدة والسيدين أعضاء الحكومة، ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة، وبأسرة الصحافة والإعلام؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة، والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة، وكذا إلى الأجوبة عليها.

وبداية، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الوهاب بن زعيم، لطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي، إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، ودون الدخول في الحيثيات.

السيد الوزير،

يعاني الفلاحون معاناة كبيرة من أجل سقي محاصيلهم وأراضيهم، ولقد تقدم الكثير منهم بطلب حفر آبار عبر كامل الجمهورية وخاصة في المناطق الصحراوية، لكن هاته الطلبات، للأسف، بقيت دون رد من طرف الإدارة الوصية، وهذا ما عرّض المحاصيل للتلف وفساد المزروعات وكبّد الفلاحين خسائر معتبرة، خاصة في ظل النقص الفادح في عدد غرف التبريد.

السيد الوزير،

حماية للمنتوج الزراعي، ماهي الإجراءات المزمع اتخاذها من طرف وزارتكم لتسهيل عمليات منح رخص حفر الآبار؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدة والسيدان الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الخالص إلى السيد عبد الوهاب بن زعيم، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف الوزارة لتسهيل عمليات منح رخص حفر الآبار.

وللإجابة على انشغالكم، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

في إطار التعاون الوزاري المشترك، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مع وزارة الموارد المائية والأمن المائي ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بإصدار تعليمة مشتركة تحت رقم 471 المؤرخة في 30 سبتمبر 2020، متعلقة بمنح تراخيص لحفر الآبار الفلاحية، والتي تدعو إلى إزالة العقبات البيروقراطية التي تعرقل إصدار هذه التراخيص وكذا تسريع وتيرة معالجة الطلبات المقدمة من طرف الفلاحين.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء لجنة تقنية على مستوى كل ولاية يرأسها ممثل الموارد المائية والأمن المائي، وتعتبر هذه اللجنة فضاء للتشاور والتنسيق على المستوى المحلي للدراسة والمصادقة على طلبات رخص حفر الآبار.

وفي هذا الصدد، ساهمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مع وزارة الموارد المائية والأمن المائي في مراجعة وإصدار المرسوم التنفيذي رقم 21 ـ 260 المؤرخ في 13 جوان 2021 الذي يهدف إلى تبسيط إجراءات الاستفادة من رخص الحفر، ونخص بالذّكر الوثائق اللازمة لإثبات ملكية العقار أو ملكية الأرض، موضوع طلب رخصة الحفر، حيث تم إدراج وثيقة إدارية مبسطة تثبت ممارسة المستثمر لنشاط فلاحي على مستوى مستثمرته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تم تقليص آجال إصدار رخصة الحفر إلى شهر (1) واحد وكذا تمديد صلاحية الرخصة إلى 18 شهرا عوضا عن 12 شهرا.

وموازاة مع الإجراءات السالفة الذكر، يجدر التنويه إلى أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، قد قامت بتحيين آلية الدعم الخاصة بتطوير الري الفلاحي الموجه لفائدة الفلاحين الراغبين في الانخراط في برنامج اقتصاد المياه، بحيث تم مراجعة الأسعار المرجعية حسب الأسعار المطبقة حاليا، وإدراج تجهيزات أخرى.

تهدف هذه الإجراءات إلى تشجيع الفلاحين وتحفيزهم من أجل تثمين المساحات المسقية الحالية والمحافظة عليها، وهذا بتعميم استعمال التجهيزات المقتصدة للمياه من جهة، ومن جهة أخرى، توسيع المساحات المسقية، مما يسمح برفع الإنتاج الفلاحي.

كما أفيدكم علما، أنه تم في الآونة الأخيرة وبالتنسيق مع السيدات والسادة الولاة، إعطاء تعليمات للإمضاء على تراخيص حفر الآبار، لتمكين الفلاحين من مباشرة أعمالهم في أحسن الظروف.

أما عن انشغالكم المتعلق بعدم الاستجابة لطلبات حفر الآبار، لاسيما في المناطق الصحراوية، يشرفني أن أعلمكم أن دائرتنا الوزارية تعمل على تسويتها، بالتنسيق مع القطاعات المعنية المختصة، في إطار الآليات والشروط المعمول بها، خاصة تلك التي تتعلق بالحفاظ على الثروة المائية.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الوهاب بن زعيم هل يريد التعقيب؟

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد الوزير، أنا كنت أتوقع هذه الإجابة، التعليمات، المراسيم، الشهر هو شهور، وأحيانا إلى الأبد، هاته الإجابة الظاهرأنها موجهة إلى نشرة الثامنة وليس لي أنا.

السيد الوزير، من جهة، الدولة تقدم الأراضي للاستصلاح، ومن جهة أخرى، رخص حفر الآبار مجمدة، عندما أقول مجمدة فهي مجمدة وخاصة في المناطق الصحراوية.

السيد الوزير، بئر واحدة يكلف 500 مليون إلى مليار سنتيم، وهي مبالغ كبيرة وفي هذه النقطة بالضبط أدعو الحكومة إلى عدم طلب الرخصة وخاصة في المناطق الصحراوية، كل من يستطيع حفر بئر لاستصلاح الأراضي وسقي المحاصيل فليكن له ذلك دون رخصة، المواطن يعيش في درجة حرارة تتراوح ما بين 40 و50 درجة مئوية وأنت تطلب منه القدوم للحصول على رخصة، ومشاكل البيروقراطية وهم يعيشون في ظروف قاسية!

هناك أيضا وثائق المسح في نفس العملية لا تسلم لهم، عندما تقول إن لهم شهادة فلاحية، أعطيك المئات من الملفات تم إرسالها إلي بحوزتهم شهادات فلاحية ولايتم منحهم الرخص.

السيد الوزير، هناك ملاحظة أخرى، الحكومة بصدد وضع قانون لمحاربة المضاربة، أرجو تحديد الكميات والقيمة للمواد المحجوزة حتى نسميها مضاربة، فلا يمكن محاسبة تاجر له 100 كلغ من البطاطا ونترك الفلاح يخزن المئات من الأطنان بطرق غير شرعية.

كذلك هناك تداخل في الصلاحيات ـ السيد الوزير ـ بينكم وبين وزارة التجارة والإجراءات في نقل المحاصيل وخاصة ذات الاستهلاك الواسع مثل البطاطا.

أعطيك معلومة مهمة ـ سيدي الوزير ـ ومهمة جدا، حيث إن 80 ٪ من أصحاب الأراضي تم بيعها بطرق غير شرعية لأناس آخرين هم من يقومون بالفلاحة، وجني الثمار والأموال، لأنهم لا يدفعون الضرائب والأموال، هل تعرف السيد الوزير لماذا تم بيعها بطرق غير قانونية؟ لأن القانون لا يسمح ببيع حق الامتياز لفلاح آخر أو مستثمر آخر، وقد وعدتنا ـ السيد الوزير ـ أنه سوف تكون هناك عقود وإجراءات، لكن للأسف لا توجد، حتى بطاقة الفلاح ـ السيد الوزير ـ ملفها وانتظارها أصعب من ملف التأشيرة!

السيد الوزير، هناك أمانة فقط، ملف الامتياز الفلاحي بالمنطقة الجنوبية لولاية خنشلة.. في ظرف دقيقة فقط.. سنة 2011 الحكومة خصصت 3500 مليار سنتيم، لكن للأسف منذ سنة 2011 نسبة الأشغال لا تتعدى 30 ٪ رغم توفر الأموال، 1800 شاب تم منحهم آبارا وكل شيء، وبعدها تم غلقها ولهم بطاقات الفلاح، وكل شاب استفاد من 20 هكتارا وتوجد 3500 مليار مجمدة في البنوك ولا توجد استجابة لحد الآن!

آخر نقطة، سمعنا ـ سيدي الوزير ـ أن هناك رخصاً لاستيراد الموز تسلم من قطاعكم، هناك توزيع مشبوه واستفادات من الحصص لمستوردين دون غيرهم.

أرجو التحقيق في الموضوع والعمل على العدل بين الناس، رغم أني ضد "الكوطات" والاعتمادات والرخص التي تؤسس لعملية..

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بارك الله فيك، السيد عبد الوهاب بن زعيم، ولو أن التعقيب خرج عن موضوع السؤال، ولكن لا عليه، سأحاول بقدر الإمكان أن أجيبك وأوضح بعض الأمور.

الأمر الأول، فيما يخص.. قلت تجميد رخص حفر الآبار، أشاطرك الرأي، منذ العمل بالتعليمة الوزارية المشتركة كان هناك ثقل وأسباب، وأنت تعرفها، في بعض الأحيان وعلى مستوى بعض الولايات كان يوجد مشكل إمضاء هذه التراخيص، والحمد لله بعدما اتخذ السيد رئيس الجمهورية التعليمة، أصبح المسؤولون مرتاحين، وأقول لك عملنا مع السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على أكثر من 4000 طلب كان مجمدا في الآونة الأخيرة وأتابعها يوميا، عند طرح سؤال حول المياه، أو حفر الآبار لمسؤول عن قطاع الفلاحة، هو بذاته يعاني من هذا المشكل، لا نستطيع القيام بفلاحة دون مياه.

إذن، الشرط الأول والأساسي، اليوم، قبل الأرض هو الماء، أنا شخصيا ومع زملائي في الموارد المائية مع (ANRH) خاصة في المناطق الصحراوية، أقول، اليوم لنا طاقة كبيرة ومعروفة بمليارات متر مكعب من الماء، على مستوى المناطق الصحراوية ولابد بصفة عقلانية من استفادة قطاع الفلاحة وخاصة فيما يخص الاستثمار والاستثمار المهيكل، وخاصة حول الشُعب الاستراتيجية.

إذن، لاحظت في الآونة الأخيرة على مستوى الولايات، والله العظيم وهذه شهادة لله، قد تم البدء في تسليم التراخيص وقد لاحظت هذا شخصيا، حتى ولو لم تشاطرني الرأي، ولكن أنا المسؤول الأول الذي لم أكن مرتاحا من أجل قضية حفر الآبار، وخاصة ونحن في حالة جفاف منذ سنة ويعتبر جفافا قويا، علما أننا في مرحلة التغيرات والتحولات المناخية والتي تتغير وتنعكس سلبا على الفلاحة يوما بعد يوم.

تم اتخاذ قرار وقد أمضيته بالأمس لتحفيز الفلاحين فيما يخص حفر الآبار، فيما يخص الرش المحوري، فيما يخص الغشاء الأرضي، برنامج جديد لا نستطيع القيام بفلاحة من دون مياه، أشاطرك الرأي، ولكن أنا متيقن، وأتابع حتى ولو لم تصل إلى السرعة المرجوة، ولكن هي قادمة.

الأمر الثاني، هناك مالكو أراضي في المناطق الصحراوية، وليس لهم رخص حفر الآبار، نعم توجد هذه الحالات ولكن يجب أن تعلم أنه في بعض الأحيان، استغلال أو استصلاح الأراضي في بعض المناطق الصحراوية، القانون وكل التعليمات تنص على أنه لا يوجد استصلاح للأراضي، إذا كانت هذه الأراضي لا تحتوي على دراسة، بعض الحالات والتي وجدناها في بعض الولايات، والذنب ليس ذنب الفلاح، ولكن في وقت مضى كانت هناك منهجية توزيع فقط، وهذا ما مكننا من استرجاع 650 ألف هكتار، والتي لم تكن دراسات حولها فيما يخص الاستصلاح.

الأمر الثالث، فيما يخص حق الامتياز، قلت القانون يمنع، القانون لا يمنع، القانون رقم 10 ـ 03 والمرسوم التنفيذي رقم 10 ـ 326 لا يمنع التنازل عن حق الامتياز، وقد سبق وأن قلت "وعدتنا" وسأفي بوعدي وهذا ليس فضلا بل تطبيقا للقانون، وتم الإفراج عن بعض المناشير التي تخص انتقال الحق، وكذلك الورثة.. والمنشور الأخير، هذا المتبقي، تطبيقا للقانون.

وبالنسبة لطرحك فيما يخص الشراكة، سبق لي وأن تحدثت معك حول هذا الملف وتم أخذه بعين الاعتبار، وإن شاء الله سوف يكون هذا المنشور بالشفافية، أولا، وثانيا لفائدة المستثمر والاستثمار، وثالثا لفائدة تطبيق القانون، وهذا لا مفر منه.

الأمر الرابع، تكلمت عن جنوب خنشلة، لا أستطيع إلا أن أجيبك عنه، وإذا سمحتم، سيدي الرئيس، بإضافة دقيقتين، أقول لك، أنا شخصيا، ومنذ أن كنت مدير العقار وهذا الملف على عاتقي، منذ حوالي 15 يوما استقبلتهم، وذهبت إلى خنشلة وتكلمت معهم، وتم اتخاذ تدابير مع الجمعية الممثلة لهؤلاء الشباب، وتم إيجاد حلول، كنت قد تحدثت عن حفر آبار وتم ردمها، لا، لا، يوجد أكثر من 400 بئر هي في حالة الحفر، وتم إيصال الكهرباء لها، يوجد حوالي أقل من 100 بئر، واقترحت عليهم، وهم اقترحوا بعدم إمكانية منح بئر لشخص واحد في محيط 18 ألف هكتار، وهناك 1800 شاب، أي لكل شاب بئر واحدة.

بعد التنظيم، قدموا طرحا، حيث يمكن لشابين يملكان أو يستغلان 20 هكتارا أن يشتركا في بئر واحدة، وذهبنا إلى أبعد من هذا، فعلى مستوى الولاية، يتصل بالشركة المنجزة للبئر للعمل مباشرة دون انتظار الإعلان وذلك لتقليص الوقت، وأبعد من هذا، ذهب معنا السيد الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة، وقلنا لهم نحن نمول هاته المشاريع والبعض من الشباب تكوّن وله شهادات، هذا المشكل مطروح منذ 10 سنوات، الآن فقط تم إيجاد صيغة له، وهذا الملف على عاتقي، وبارك الله في هؤلاء الشباب، ولديّ علاقات معهم، ويتصلون بي شخصيا إلى الآن، وكان هؤلاء الشباب أول من رحب بي عندما زرت ولاية خنشلة، وقد أرسلت عدة لجان إلى بربار.. أنا شخصيا ذهبت إلى هناك.. بارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير على التعقيب؛ نبقى في نفس القطاع والكلمة للسيد مومن الغالي لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد مومن الغالي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم.

السيد نائب الرئيس،

السيدة الوزيرة، السيدان الوزيران،

زميلاتي، زملائي،

تحية طيبة.

مباشرة، سيدي الوزير، يشرفني أن أوجه إلى سيادتكم السؤال الشفوي التالي نصه:

خلال اجتماعه مع الحكومة وبخصوص العقار الفلاحي، أمر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،

قطاع الفلاحة بتقييم وضعيته في كل الولايات، والإسراع في تسوية الوضعية القانونية للأراضي، من خلال حماية وتطهير وضمان التحسين الأمثل للعقار الفلاحي.

1ـ ما هي الاستراتيجية التي وضعتها وزارتكم لإيجاد حلول للعقار الفلاحي وخاصة أراضي العرش؟

2ـ ما مدى تطوير الشُعب الفلاحية مثل: شعبة التمور ـ شعبة الزيتون ـ شعبة الحليب وكذلك شعبة الحبوب؟

3ـ في الأخير، هل هناك آفاق لتصدير هذه الشُعب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مومن الغالي؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

زميلاي، السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل تدخلي هذا، أود بداية أن أتوجه بشكري الجزيل إلى السيد مومن الغالي، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بالاستراتيجية التي وضعها القطاع لإيجاد حلول للعقار الفلاحي، ومدى تطور شعبة التمور والزيتون وشعبة الحليب والحبوب، وكذا آفاق تصدير هذه الشعب الفلاحية الهامة.

ردا على انشغالاتكم المطروحة، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

إن دائرتنا الوزارية، من خلال البرامج التي تضمنتها ورقة الطريق للفترة 2020 ـ 2024، المندرجة في إطار مخطط عمل الحكومة، تسعى جاهدة إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، والعمل على تقليص الواردات، لاسيما في المنتجات الاستراتيجية وتوفير إمكانيات التصدير.

وعليه، فإن الاستراتيجية المنتهجة من قبل القطاع، فيما يتعلق بالعقار الفلاحي والتسوية العقارية للفلاحين، تعتبر من أولويات القطاع؛ وتجلت هذه العناية من خلال التشريعات والنصوص التنظيمية المطبقة، لاسيما العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة.

وفي إطار برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية، أذّكر بأنه تم منح مليوني هكتار في هذا الإطار، لفائدة 162 ألف مستفيد. وقد تم استرجاع مساحة تفوق 600 ألف هكتار من الأراضي غير المستغلة التي سيعاد توزيعها في إطار التنظيم المعمول به، والعملية لا تزال متواصلة عبر كافة الولايات.

ففي مجال الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية، في إطار القانون رقم 83 ـ 18 المؤرخ في 13 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، تم في هذا الإطار، توزيع أكثر من 1 مليون هكتار لفائدة 140 ألف مستفيد، خاصة على مستوى الولايات الجنوبية.

وفي مجال تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز، في إطار القانون رقم 10 ـ 03 الذي يحدد شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، تم تسوية 185.500 مستفيد لمساحة تفوق 2.1 مليون هكتار، وتبقى 4281 حالة عالقة على مستوى أملاك الدولة.

أما في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 750 المؤرخ في 18 جويلية 2018 المتضمن تطهير العقار الفلاحي، حث على الإسراع في تسوية الوضعيات العالقة ومكّن من إحصاء شامل للمستغلين من دون سندات عبر التراب الوطني وبذلك تمكين دائرتنا الوزارية من دراستها، طبقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول.

في هذا الإطار، وكنت قد تحدثت عن الأراضي المسماة أراضي العرش والتي تدخل ضمن المنشور الوزاري المشترك، هذا ولغاية اليوم تم إحصاء أكثر من 200 ألف هكتار مستغلة من دون سند، هذه المرحلة الأولى بعد انتهاء الجرد والإحصاء لأكثر من 90 ٪ بالنسبة للتحقيق؛ وإن شاء الله يوجد قانون وتعليمة وزارية مشتركة لتسوية هذه الوضعية، على أساس الامتياز، على أساس عقد الامتياز.

أما فيما يتعلق بانشغالكم المطروح حول الشعب الفلاحية، من بينها التمور والزيتون والحبوب وغيرها، وكذا آفاق تصديرها، فينبغي التذكير بأنه فيما يخص شعبة الحبوب، وحسب النتائج المسجلة خلال المواسم الفلاحية السابقة، تعتبر إيجابية ويعود ذلك إلى التأطير التقني والاقتصادي ومرافقة الفلاحين.

ومن خلال تحليل مؤشرات الشعبة، فإن النتائج المحصلة تعود إلى تثبيت المساحات المزروعة بمتوسط يعادل 3.5 مليون هكتار، مع تسجيل ارتفاع محسوس للإنتاج، لاسيما خلال المواسم الثلاثة الماضية بمتوسط إنتاج مقدر بـ 52.3 مليون قنطار، والهدف منه تقليص الاستيراد، أذكر في هذا الإطار بأن الهدف الاستراتيجي في آفاق سنة 2024 هو الوصول إلى 74 مليون قنطار، ويجب أن تكون لنا قدرات لاسترجاع ما يفوق 32 مليون قنطار، وهذه هي الاحتياجات فيما يخص القمح الصلب.

إن الأهداف المسطرة في ورقة الطريق 2020 ـ 2024، تسعى إلى رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية في مجال الحبوب، من خلال استعمال السقي التكميلي، والتسهيلات المقدمة للمنتجين للحصول على المدخلات الفلاحية، والاستفادة من القروض الموسمية، وكذا تحسين قدرات الجمع عبر تعزيز قدرات التخزين التابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب.

وقد تم وضع نظام تحفيزي لتشجيع الإنتاج والتوجيه نحو المناطق المؤهلة، لاسيما فيما يتعلق بالقمح الصلب الذي يحوز على إمكانيات، تمكّن من التقليص من عملية الاستيراد.

أما فيما يتعلق بشعبة الزيتون، فقد سجلت هذه الشعبة نتائج جد مشجعة خلال المواسم الأخيرة، نتيجة لرفع المساحات المغروسة، والتي فاقت 440 ألف هكتار، حيث عرفت ارتفاعا محسوسا في الإنتاج، والمقدر بـ 10.8 مليون قنطار من الزيتون في سنة 2020.

أما فيما يخص شعبة التمور، فقد عرف إنتاج التمور ارتفاعا بأكثر من 11.8 مليون قنطار في سنة 2021، حيث تساهم الشعبة في إنعاش الاقتصاد الفلاحي، إذ تمثل 14 ٪ من قيمة الإنتاج الفلاحي الكلي.

أما بالنسبة لشعبة الحليب، فقد تم تسطير برنامج ضمن ورقة الطريق المذكورة، من أجل تطوير هذه الشعبة من خلال تعزيز الاستثمار بالنسبة للمؤسسات المنتجة للحليب وتطوير إنتاج الأعلاف والمتمثلة في الأعمال التالية:

1ـ تشجيع إنشاء المستثمرات الفلاحية المتخصصة في تربية الأبقار وإنتاج الحليب الخام من أجل رفع كمية إنتاج الحليب، وتخفيض فاتورة استيراد بودرة الحليب وهذا من خلال الرفع من الكميات المجمعة سنويا والسعي إلى تحقيق 250 مليون لتر من الحليب المجمع سنويا للفترة الممتدة بين 2020 إلى 2024.

2ـ العمل على خلق مشاتل العجول، من أجل رفع عدد رؤوس القطيع من 8000 في سنة 2021 إلى 20 ألفاً في آفاق 2024 وذلك في إطار الاستثمار المهيكل في المناطق الصحراوية، من خلال ديوان تطوير الزراعة الصحراوية.

3ـ تشجيع مجمعي الحليب على إنشاء تعاونيات والانضمام إليها.

4ـ وضع برنامج في مجال دفع أقساط لجمع الحليب.

5ـ تطوير إنتاج الأعلاف المحلية.

أما فيما يتعلق بانشغالكم المطروح حول آفاق تصدير هذه الشُعب، فإن قطاعنا الوزاري يسعى إلى ترقية مجال تصدير المنتجات الفلاحية وذلك قصد المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، ومن ذلك فإن مجال التصدير يعد، أيضا، قيمة مضافة للمنتجات الفلاحية، تسمح بتوفير مداخيل وثروات إضافية للفلاحين ومختلف المتعاملين، كما يعتبر عاملا أساسيا في تحفيز الشعب الفلاحية لتحسين الإنتاجية.

ومن بين المنتجات التي تم تصديرها خلال سنة 2020، نذكر منها:

ـ التمور، حيث تم تصدير أزيد من 70 ألف طن، بقيمة 73 ميلون دولار،

ـ كما تم تصدير حوالي 6000 طن من البصل بقيمة 1.24 مليون دولار هذا على سبيل المثال فقط.

وعليه، يسعى قطاعنا الوزاري إلى تطوير الإنتاج الفلاحي في مختلف شُعبه وذلك للمساهمة بشكل فعال في تنويع الاقتصاد الوطني.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها، وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد مومن الغالي، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد مومن الغالي: شكرا.

سيدي الوزير،

بداية بالعقار الفلاحي، تكلمت وقلت يوجد منشور وزاري، يحدد إحصاء مناطق أراضي العرش، صحيح أن هذا المنشور الوزاري المشترك رقم 750 صدر في سنة 2018، عملية الإحصاء تمت تقريبا، لكن بماذا تفسر ـ سيدي الوزير ـ أنه منذ سنة 2018 إلى غاية الآن لم تصدر نصوص تطبيقية لمعالجة هذا الأمر؟ مع العلم أن أراضي تبسة، مثلا، حوالي 90 ٪ منها أراضي عرش؟

الاستغلال الموجود الآن تقليدي، هناك إنتاج حوالي 350 ألف قنطار في مادة القمح والفرينة في الموسم الفارط، فيه إنتاج وفير في مادة البطاطا يغطي تقريبا الجهة الشرقية، خاصة في مدينة الماء الأبيض، العقلة المالحة، والحويجبات وهي من أجود أنواع البطاطا، كذلك في مادة الزيتون.

ما حيرني، سيدي الوزير، كيف يصدر منشور وزاري مشترك في سنة 2018، للإحصاء وننتظر حوالي ثلاث أو أربع سنوات مكتوفي الأيدي من أجل تسوية هذه الوضعية؟ الإحصاء تم، على سبيل المثال، ولاية تبسة فيها 60 ألف طلب، هي الآن موجودة على مستوى مديرية الفلاحة تنتظر النصوص التطبيقية من السيد الوزير، 60 ألف، سيدي الوزير!!

سيدي الوزير،

عفوا، كيف نساهم في تخفيض أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع؟ في رأيي الخاص لما نسرع في إصدار هذه النصوص سيكون بطبيعة الحال الاستثمار، لما تكون الوفرة أكيد سوف تنخفض الأسعار، هذا فيما يخص العقار الفلاحي.

السيد الوزير،

النقطة الثانية تكلمنا عن أربع شعب، شعبة الحليب، شعبة الحبوب وكذلك شعبتي التمور وزيت الزيتون.

بالنسبة لشُعبَتي التمور وزيت الزيتون لدينا إنتاج وفير، لكن هناك صعوبة كبيرة جدا، وهذه حقيقة، يجب البحث عن حل، ويخص الصعوبة في التصدير، بماذا تفسر، سيدي الوزير، نحن في تبسة في وثبة أخيرة منذ حوالي خمس إلى عشر سنوات هناك غرس لأشجار الزيتون بكثرة، لكن الإنتاج لا يباع، يهرّب إلى تونس ثم يصدّر من تونس إلى الدول الأخرى؟! سؤال، صراحة، حيرني كثيرا! التمور نفس الشيء، في بعض الأحيان تشهد الكيلوغرام من دقلة نور بسعر 25 ألف سنتيم وفي بعض الأحيان 80 ألف سنتيم ـ سيدي الوزير ـ هاتان الشعبتان تستطيعان، نوعا ما، تعويض العجز الذي نشهده في مادتي الحبوب وكذا الحليب.

المتصفح الآن للبورصة العالمية يلاحظ أن بودرة الحليب ـ سيدي الوزير ـ صعدت تقريبا بـ 30 إلى 40 ٪.

سيدي الوزير،

من خلال هذه الملاحظات، جاحد من يقول ليس هناك مجهودات، وهذه حقيقة، لكن أملنا في شخصكم الكريم وفي الخطوط العريضة التي وضعها رئيس الجمهورية أن نكون أحسن، وهذا ما يحز في أنفسنا، هناك تطمينات وأشياء جد جميلة من طرف الدولة، أنها واقفة، لكننا ننتظر الأحسن ـ سيدي الوزير ـ تبسة تحتوي على خمسة محيطات فلاحية، تم تثبيت حوالي 184 مستفيدا إلى حد الساعة، والمشاكل الأخرى هي مشاكل (BNEDER) أنا أطلب منك ـ سيدي الوزير ـ هو المعالجة الفورية لهذه المشاكل، لا نطرح مشكلا في سنة 2018 ونعالجه في سنة 2024، عند سماعي آفاق 2020 ـ 2024 ـ 30 ـ 35، أحبط صراحة.. المعالجة الفورية تأتي بنتائج؛ وعفوا على الإطالة، وأتمنى لك التوفيق في هذا القطاع الجد حساس سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مومن الغالي؛ الكلمة مجددا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية للرد على تعقيب السيد مومن الغالي.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بارك الله فيك على التعقيب وعلى موضوعية الأسئلة التي طرحتها، ولكن عند الحديث عن العقار، وقد قلت، صدرت تعليمة مشتركة في سنة 2018، إسمحوا لي بدوري أن أطرح عليكم سؤالا، إلى سنة 2018 ألَمْ نكن نعلم بمشاكل أراضي العرش؟ ألَمْ يكن لدينا العلم باستغلال الأراضي دون سند؟! كان هناك قرار سيادي وشجاع لكن لابد من الدراسة، لا نستطيع أن نأتي بمنشور من دون رابط بقانون ما، لكن أمام هذه الوضعية، فمن المحال الإحصاء ولو بقينا إلى يوم الدين، علما بأن مئات الآلاف من الهكتارات مستغلة ولا يمكن تسميتهم فلاحين، أو مستغلين ودون سند.

تم اتخاذ هذا القرار سنة 2018 على مستوى أربع وزارات

وانطلقنا في عملية الجرد والإحصاء، وأقول لك ـ سيدي الكريم ـ لو ننتظر إلى غاية نهاية الإحصاء إلى اليوم، وأنت أدرى بهذا، إلى اليوم، مازال الإحصاء على مستوى بعض الولايات، ولكن قلنا لا نستطيع الإتمام بهذه الطريقة، لابد من الأخذ على عاتقنا مسؤوليتنا، من خلال هذا المنشور الوزاري المشترك وإن شاء الله لقد انتهينا من دراسته، حتى الذي لم يدخل في الإحصاء ويتوفر على الشروط التي نصت عليها التعليمة المشتركة 750 ستسوى لهم الوضعية. لدينا طريقان إما ننتظر لغاية نهاية الإحصاء وهذا من المحال، وعندما أتكلم عن العقار وأنت تعرف حساسية العقار وخاصة العقار الفلاحي.

أذكّرك فيما يخص العقار التابع للأملاك الخاصة للدولة، في هذه السنة، قررنا الانتهاء من هذه العملية، 95 ٪ من عقود الامتياز تم الانتهاء منها، أما الباقي 5 ٪ متعلقة سواء على مستوى العدالة أو أملاك الدولة وفيها نزاعات ومشاكل، أنا أقول أن هذه العملية انتهت، و95 ٪ يملكون عقود امتياز.

هذا المنشور الوزاري 750، الذي تحدثت عنه فيه بند ينص عن الحيازة، ما يساوي 400 ألف هكتار تم منحهم عقود الملكية في المناطق الصحراوية، ويمكن أن أقدم لك الأرقام والأدلة.

صحيح، لابد من تسوية الأراضي دون سند، وخاصة الأراضي المسماة أراضي العرش على أساس عقد الامتياز.

تكلمت عن (BNEDER) والمحيطات الفلاحية الخمسة، أقول لك في الأصل كانت تسعة محيطات، والدراسات هي على عاتق الدولة، وقد تكلمت عنها للعضو من قبل، وتم وضع الدراسات من طرف (BNEDER) ولكن تثبيت المستفيدين دام أكثر من سنتين من أجل حل النزاعات، وقلت أنا شخصيا في ذلك الوقت، حتى إن هذه الأراضي التي أنجزت دراساتها تذهب في الأصل إلى الاستصلاح والامتياز، ظهرت أنها أراضي عرش ويمكن منحها لأهلها وتدخل في مرحلة التسوية، أنا شخصيا قلتها.

نزاع آخر، يكمن في مشاكل حول هذه المحيطات، هل يمكن تغييرها؟ وهذا ما أدى إلى تغيير المحيطات وتم إنجاز دراسات أخرى، واليوم بقي التثبيت، وإن شاء الله، لا نقع في نزاعات، كما حدث مع المحيطات التسعة الأولى، إذن، هذه هي الإجراءات التي عمدت الدولة إلى اتخاذها بخصوص القطاع الفلاحي.

تكلمت عن أسعار المواد وقلت بأنه لا توجد وفرة، لا أشاطرك الرأي إلا فيما يخص شعبتي الحبوب والحليب، إذا كانت الأمم المتحدة عن طريق منظمة (FAO) قد رسمت الجزائر في الخلية الزرقاء ليس كأول بلد، ولكن البلد الوحيد على المستوى الإفريقي وعلى مستوى العالم العربي الذي ضمن تأمين غذائه، هذا بشهادة الجميع وبشهادة الأمم المتحدة، وليس قول وزير الفلاحة والتنمية الريفية، لكن منذ 15 يوما صدر بيان رسمي، والخلية الزرقاء فيها بلدان أوروبا وأقوى بلدان العالم.

واليوم نحن نمر بمرحلة لها بعض الأسباب التي نعرفها كلنا، لا أظن أن هذه الأسباب تجعلنا نتراجع أو نشكك فيما قام به القطاع الفلاحي، وشهادة تقدير لإخواني الفلاحين والموالين عن تطور الفلاحة منذ عشر سنوات إلى اليوم، 73 ٪ من الأمن الغذائي متوفر بالإنتاج المحلي. هناك ظروف يعيشها كل العالم ولها أسباب معروفة دون الخوض في التفاصيل، ربما يكون لنا لقاء آخر وتعرفون الأسباب، سواء على مستوى الأسواق العالمية أو فيما يخص الاقتصاد، المالية، هناك أسباب.. ولكن أقول لك بأن هذه الوضعية ظرفية فقط وسوف تمر، لذا لا يمكن التشكيك.

إذن، بالنسبة لي، كوزير للفلاحة والتنمية الريفية وأشرف على القطاع هذا هو ردي على تعقيبك، إن شاء الله، أكون قد قدمت إجابات موضوعية وحقيقية وميدانية، وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، نبقى دائما مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية؛ والكلمة للسيد محمد سالمي لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس الجلسة،

السيدة الوزيرة، السيدان الوزيران،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
تحصي ولاية تندوف أكثر من 5257 شجرة أرقان، موزعة على مساحة تقدر بـ 672.41 هكتارا، متواجدة بحمادة تندوف الشمالية والغربية، حيث تتمركز في المناطق التالية: "روس واد الماء" و "مركالة" و "ترقانت"؛ وبالرغم من أن هذا النوع من الأشجار تنفرد به في العالم الجزائر ودولة مجاورة. ورغم عديد المحاولات والزيارات الميدانية للمسؤولين في القطاع إلى المنطقة في وقت سابق، والأموال المتواضعة التي صرفت على مشاريع، بقيت حبرا على ورق، وفشل كل المؤسسات التي أسندت لها مهمة تجسيد ذلك؛ فقد بقي هذا النوع من الغطاء النباتي الهام يرواح مكانه ويعاني التهميش وعدم الاهتمام.
معالي الوزير،
ما هي الإجراءات المتخذة لتنمية وتثمين هذه الشجرة الغابية ذات الفوائد المتعددة وتشجيع كافة المبادرات التي من شأنها ترقية هذه الزراعة بالمنطقة والاستثمار في منتوجها، باعتبارها من الأصناف الغابية النادرة التي يتعين حمايتها واستغلالها الاستغلال الأمثل والمفيد؟
شكرا للجميع على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السيدة الوزيرة والسيد الوزير،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
في البداية، أتقدم بشكري الخالص إلى السيد محمد سالمي، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بالإجراءات المتخذة لتنمية وتثمين شجرة الأرقان ذات الفوائد المتعددة وتشجيع كافة المبادرات التي من شأنها ترقية هذه الزراعة بالمنطقة والاستثمار في منتوجها، باعتبارها من الأصناف الغابية النادرة التي يتعين حمايتها واستغلالها الاستغلال الأفضل والمفيد.
وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:
لقد وضعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في إطار برنامجها على آفاق 2024، برنامجا لتأهيل وتنمية الأشجار المثمرة، المقاومة، منها شجرة الأرقان، وذلك لبعدها الاقتصادي والاجتماعي ولأهميتها في الحفاظ على النظام البيئي.
وللإشارة، فإن قطاعنا الوزاري وضع جهازا لدعم وتحفيز شجرة الأرقان تم إطلاقه هذا الأسبوع، والغرض منه تطوير هذه الثروة وإدراك النقائص التي تواجهها في الميدان.
ويتضمن البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة، منذ هذا الأسبوع الأخير، عدة عمليات على مساحة 74 ألف هكتار، عبر التراب الوطني والذي يمس 58 ولاية، وذلك بتحديد الطرق التقنية والإدارية والمالية ودفع الإعانات، لاسيما فيما يخص شجرة الأرقان على مستوى ولايتي تندوف وأدرار، الذي سيتم من خلاله غرس ما يقارب 12750 شجيرة على مساحة 80 هكتارا، على أن تكون النتائج المنتظرة كما يلي:
1- غرس شجرة الأرقان خارج مواقعها الطبيعية بمشاركة الفلاحين والمستثمرين المهتمين.
2- الحفاظ على الأرقان في منطقته الطبيعية وتطويره وإعادة تأهيله.
3- تشجيع الاستثمارات في ولاية تندوف والشركات الناشئة، لاسيما الشباب المستثمرين، بمنح تراخيص الاستغلال على الأراضي.
4- إنجاز مشاتل لتنمية الأنواع المختارة من الأرقان لتلبية الطلبات على الشتلات وإنتاج البذور.
5- تحديد قائمة النساء الريفيات اللاتي يعشن من استغلال الأرقان وتنظيمهن في تعاونيات فلاحية.
6- وضع شبكة البحث العلمي وهدفها خلق عمل تنسيقي بين مختلف فاعلي الشُعب.
كما تم تخصيص غلاف مالي أولي مقدر بـ 93 مليون دج من الصندوق الوطني للتنمية الريفية، من أجل تطوير الأرقان على مستوى ولاية تندوف وذلك لإنجاز عدة أشغال،

تتمثل في 50 هكتارا من الشتلات وإعادة تأهيل ينابيع المياه وتجهيزها بمضخات ميكانيكية وكهربائية وحفر آبار رعوية.

للإشارة، سيتم في الأسبوع القادم إرسال لجنة وزارية على مستوى ولاية تندوف، من أجل دراسة إمكانية بعث برامج لتطوير الأشجار المثمرة، المقاومة، بما فيها شجرة الأرڤان وتشجيع الاستثمار في هذه الشعبة.

وفي نفس الوقت، ستقوم دائرتنا الوزارية، من خلال المديرية العامة للغابات، وبالتعاون مع الغرفة الفلاحية لولاية تندوف، بإنشاء المجلس الولائي المهني المشترك لشجرة الأرڤان، وسيتكفل المعهد الوطني للبحوث الغابية عبر محطته بأدرار بمرافقة المجلس فور تنصيبه في تنفيذ خطة العمل، لاسيما فيما يتعلق بالبحوث اللازمة لتطوير هذه الشعبة.

تلكم هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد محمد سالمي، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول إلى معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

في الحقيقة، ليس لدي تعقيب، وإنما أريد تجسيد هذا الكلام والقرارات في الميدان، وهذا هو المعني الحقيقي للجزائر الجديدة التي نصبو إليها جميعا بقيادة السيد رئيس الجمهورية.

نثمن ما جاء في إجابتكم، السيد معالي الوزير، حول تنصيب لجنة للاهتمام بشجرة الأرڤان وهناك شجرة الطلح الموجودة بالمنطقة ولها فوائد ومادة "الصمغ العربي" نريد الاهتمام بها كذلك.

نثمن ما خصص من أموال لهذه الشجرة، الأرڤان.

وبالإضافة إلى عدم الاهتمام بالثروة الغابية، هناك مسألة أخرى مهمة، تتمثل في انعدام الاستقرار على مستوى محافظة الغابات بولاية تندوف، هل يعقل يا معالي الوزير، وزارتكم لم تجد حلا لمدير عيّن منذ سنة في ولاية تندوف، يحول إلى ولاية أدرار ويتم التمديد كل ستة أشهر، ثم يأتي إطار من الولاية لتسيير المحافظة وهذا منذ أكثر من ستة أشهر، بعدها يعيّن آخر بنفس المستوى من ولاية الشلف في ولاية تندوف؟! نرجو أن يعيّن أبناء المنطقة في ولايات أخرى.

نريد، معالي الوزير، أفعالا لا أقوالا، نريد العمل بالأهداف لا بالآجال، لا مجرد تسويف ووعود، كم من مشروع هام هو حبيس الأدراج ورهينة البيروقراطية؟! كم من ثروة هامة مهملة وغير مستغلة في جميع الميادين وليس في مجال الفلاحة؟!

لماذا نحن نتكلم كثيرا ولا نطبق إلا القليل مما تنتجه أفكارنا؟ ماذا ينقصنا؟ لدينا ثروات وخيرات كثيرة حبانا الله بها وهي غير مستغلة! هل هوتقصير أم قصور أم انعدام للإرادة وفقدان العزيمة؟ شجرة الأرڤان هي واحدة من هذه الثروة غير المستغلة، في حين أن زيت الأرڤان يصنف مثل الذهب الأصفر، يقدر سعر اللتر الواحد منه بحوالي 200 أورو.

ننتظر منكم، معالي الوزير، خطى عملية واضحة وملموسة لاستغلال هذه الثروة، هل أنتم ملتزمون أمام الله وأمام الشعب بالتكفل بهذا المنتوج الغابي والثروة الضائعة؟

معالي الوزير، نقطة أخرى تخص مادة النخالة التي تقدم للموالين، الحصة.. أين وصلت؟

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بارك الله فيك، لا أطيل بالنسبة للرد، وربما أتطرق إلى نقطتين.

النقطة الأولى: فيما يخص مدير الغابات، أقول لك لديك الحق وهذا غير معقول! واتخذت إجراءات منذ عشرة أيام أو خمسة عشر يوما، وإن شاء الله، في الأيام القليلة المقبلة سوف ترون مديرا على مستوى الولاية، أنا استغربت لما رأيت هذه الحالة، لا نتهرب من هذا الشيء، ما هو موجود أقول لك نعم موجود و ما هو غير موجود أقول لك لا ليس موجودا.

النقطة الثانية: فيما يخص شجرة الأرڤان، لأول مرة يعمل المختصون منذ ستة أشهر للبحث عن المناطق ذات المؤهلات لبرمجة هذه الأشجار المثمرة المقاومة، بما فيها الأرڤان، بارك الله فيهم من هذا المنبر، حيث كان عملا تقنيا، علميا، لا يمكن غرس هذه الأشجار في أي مكان، وأبعد

من ذلك في هذا البرنامج، شجرة الأرڤان أصبحت لوحدها فرعا من البرنامج، وهذا ليس كلاما فقط، عند تصفحكم للموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية تجد هذه البرامج والتي أمضيتها منذ أقل من أسبوع.

إذن، قررت إرسال لجنة على مستوى ولاية تندوف، لكوني أعرف المشتلات التي كانت مخصصة لشجرة الأرڤان، فيه كذلك اتفاقية ممضاة منذ ثلاث سنوات، ولكن ما هو حالها اليوم؟

إذن، لا أطيل في الحديث، وإن شاء الله وبتوفيق منه، نلتقي ونقيّم مع بعض ما تحدثت عنه الآن حول المنتظر من البرنامج بذاته والأهداف المرجوة منه، وكان لي الشرف أن ذهبت إلى ولاية تندوف منذ سنة، ورأيت بعض النساء الريفيات يعملن في صنع زيت الأرڤان، وتحدثنا عن استحالة صناعة زيت الأرڤان بالطريقة التقليدية المحضة، وإذا كنت تتذكر، قدمنا آلات ليس بالشيء الكبير لتسهيل عملية صناعة الزيت، وأتمنى ـ إن شاء الله ـ أن يكون في برنامج شجرة الأرڤان بولاية تندوف محوران أو ثلاثة.

المحور الأول: يتمثل في المشاتل.

المحور الثاني: الاستثمار، خاصة للشباب، في محيطات من عشرة إلى عشرين هكتارا تكون مخصصة لشجرة الأرڤان.

المحور الثالث: المرافقة من طرف الوزارة المنتدبة للمؤسسات الصغيرة، هذا هو البرنامج الذي نتمنى تحقيقه في أقرب وقت، إن شاء الله، ولأول مرة يكون منه برنامج مخصص للأشجار المقاومة، بما فيها شجرة الأرڤان.

أقدم لك معلومة قبل ختام مداخلتي، بالنسبة لاستيراد مادة الفستق واللوز وكذلك الأشجار المقاومة، عند مقارنة الكمية باحتياجات الأراضي، وبحسب المختصين، هي أقل من 25 ألف هكتار، هل نحن عاجزون عن هذا؟ ومنذ سنين؟ هذا هو تحدي الوزارة اليوم، هذا هو البرنامج اليوم، وهذه هي تعليمات السيد رئيس الجمهورية اليوم، ننتج ونعمل على تنويع الاقتصاد.

وكذلك تنويع الاقتصاد الزراعي، وربما من السهل القول، بعد الوصول إلى نتائج وتحاليل مثل هذه، ولكن أظن وكما تعلمون هناك أسباب جعلت.. ولكن لم يفت الوقت بعد، لدينا برامج، إن شاء الله، سوف نجسدها في الميدان مهما كان الثمن، والسلام عليكم وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية على رده على أسئلة أعضاء مجلس الأمة؛ ونمر الآن إلى قطاع الأشغال العمومية، والكلمة للسيد فؤاد سبوتة، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: لله الحمد، وللوطن المجد، وللشهداء البقاء على العهد.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الزملاء في أسرة الإعلام، وإليكم تحية خاصة وخاصة صحفيي الإذاعة والتلفزيون وهم يحتفلون اليوم باسترجاع السيادة على هاتين المؤسستين الهامتين.

سلام الله عليكم جميعا.

سؤالي موجه إلى معالي وزير الأشغال العمومية المحترم، وهذا نصه:

إن وضعية الطريق السيار شرق ـ غرب في ناحيته الشرقية أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على السائقين وعلى سلامة المركبات، وهي وضعية تزداد سوءا يوما بعديوم، انطلاقا من حدود ولاية البويرة وبالضبط من بلدية الأخضرية، وصولا إلى حدود ولاية سطيف، بل وبمقاطع أخرى من ولايات ميلة، قسنطينة، سكيكدة، وقالمة، إلى درجة أصبح السير عبرها صعبا وخطيرا ويتسبب في كثير من الأحيان في تشكيل طوابير طويلة من السيارات والمركبات، تزيد من توتر السائقين؛ وبالتالي التسبب في حوادث مرور خطيرة. والأرقام التي تقدمها مصالح الأمن الوطني والدرك الوطني لخير دليل على ما أقول.

وقد وقفنا أيضا على حالة الطريق السيار شرق ـ غرب من الناحية الغربية، التي عرفت مقاطع هامة منه تضررا يزداد اتساعا يوما بعد يوم؛ ولكم أن تتنقلوا عبره ـ معالي الوزير ـ حتى تتأكدوا من صحة ما نقول.

السيد الوزير،

ـ إلى متى يبقى الطريق السيار شرق ـ غرب يحصد الأرواح بسبب سوء الإنجاز؟

ـ لماذا لا تتحرك "الجزائرية للطرق السيارة" لإعادة تصليح المقاطع المتضررة؟

ـ ولماذا لا تستغل الأموال المحصلة من قسيمات السيارات لتصليح هاته المقاطع؟ لأن أرواح الجزائريين تزهق عبر هذا الطريق، ولكم أن تتدخلوا، معالي الوزير.

وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية لتقديم الإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد فؤاد سبوتة، على طرح انشغاله المتعلق بوضعية الناحية الشرقية من الطريق السيار شرق ـ غرب، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

حقيقة، تم تسجيل تدهور على مستوى بعض المقاطع من الطريق السيار شرق ـ غرب، خاصة في محوره الشرقي وبالضبط انطلاقا من حدود ولاية البويرة ـ الأخضرية ـ وصولا إلى حدود ولاية سطيف.

فبالرغم من أن هذه المقاطع عرفت بعض الترميمات من قبل، إلا أن كثافة حركة المرور والوزن الثقيل الذي يتجاوز الحمولة المسموح بها قانونا، أديا إلى تدهور حالة الطريق من جديد، مما استوجب إعادة أشغال الترميم وإصلاح المقاطع المهترئة، لاسيما المقطع الرابط بين الأخضرية والبويرة.

وفي هذا الإطار، فقد تم إسناد أشغال إصلاح هيكل الطريق السيار شرق ـ غرب بين الأخضرية والبويرة لكل من الشركة العمومية لأشغال الطرق(ALTRO) والمؤسسة العمومية للطرق "وسط" اللتين باشرتا العمل في الشطر الأول بين البويرة وعين الترك على مسافة 10 كلم، والشطر الثاني بين البويرة والعجيبة على مسافة 26 كلم.

إضافة إلى ذلك، فقد تم التعاقد مع الشركة العمومية لأشغال الطرق "وسط" من أجل صيانة شطر الطريق زنونة ـ برج بوعريريج، من ناحية سطيف على مسافة 18 كلم، كما تمت برمجة أعمال الصيانة، هي محل دراسة تقنية في انتظار الإعلان عن الصفقة العمومية.

والجدير بالذكر، أن المؤسسة الجزائرية للطرق السيارة سخرت دوريات على طول خط الطريق السيار شرق ـ غرب، لمساعدة مرتادي الطريق وتقديم المساعدات اللازمة، فضلا عن وجود دوريات أخرى مهمتها القيام بأعمال الصيانة والتنظيف ورفع مخلفات المرور وإزالة الأتربة.

وفي السياق ذي الصلة، ومن أجل ضمان سلامة وأمن مستعملي الطريق السيار شرق ـ غرب، فقد تم إسناد أشغال إعادة تهيئة إشارات المرور العمودية والأفقية بولاية البويرة إلى الشركة الوطنية للإشارات المرورية(ENPS).

ومن جهة أخرى، وقصد التفادي الجذري لمثل هذه الاهتراءات على مستوى الطريق السيار، سيتم أيضا وضع آليات لمراقبة حمولة الشاحنات ما سيساعد في ضمان ديمومة أكبر للطريق، أذكّر أن هناك مرسوما قد حدد هذه الطريقة أي التحقق من الوزن الأقصى للحمولة، كذلك إشكالية صيانة الطرق والتي أصبحت تؤرق كثيرا الخزينة العمومية، واستعمال الطرق بهذه الكثافة الكبيرة على مستوى الطريق السيار شرق ـ غرب أو على مستوى الطرقات الأخرى المهمة، أصبح يؤرق الخزينة العمومية ويعود أكبر قسط من هذا المشكل إلى كثافة الحركة، وخاصة كثافة مرور شاحنات الوزن الثقيل، والذي مع الأسف، لا يحترم فيه الوزن الأقصى للحمولة، مما يؤثر على هذه الطرق بصفة عامة.

والقضية لا تتعلق بنوعية الإنجاز الأولية فقط، هذا غير صحيح، وإنما لاحظنا وقمنا بعدة دراسات لعدد من الطرقات، وأعطيك مثالا هنا في الجزائر، توجد طرق مصممة لـ 30 ألف مركبة، واليوم يتواجد بها تقريبا 200 ألف مركبة وهي مسألة حجم.

آمل أنكم قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة وافية على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم مرة أخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد فؤاد سبوتة، هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا معالي الوزير.

السؤال طرح قبل أشهر، حتى أكون صادقا وللأمانة، قمت الأسبوع الماضي بجولة من العاصمة إلى الحدود الشرقية للجزائر، ونفس الشيء قمت به من العاصمة إلى الحدود الغربية.

الملاحظة الأولى التي أتحدث عنها أن الطريق السيار شرق ـ غرب في الجهة الشرقية عرف منذ سنوات تدهورا، وتفاقم الوضع من شهر إلى شهر، ومن سنة إلى سنة، وأنت قدمت الأسباب.

والوضعية الحالية تسبب حوادث مرورية مميتة، وحياة الإنسان لا تقدر بثمن، والمصيبة أن الجهة الغربية من الطريق السيار، الكثير من المقاطع أصبحت خطيرة وخطيرة جدا على مرتادي هذا الطريق؛ ونحن نعرف أن الطريق في السابق كان يستقبل عشرات الآلاف أما الآن فملايين الجزائريين يتنقلون شرقا وغربا.

وبالتالي، فمن الضروري أن نصلح هذه المقاطع، والحل موجود، أتذكر أن قسيمة السيارات لما أقرت أول مرة كانت لفترة محددة، من أجل استعمال هذه الأموال في إصلاح الطرقات، وبقي الأمر على حاله، وفي كل سنة، الآلاف بل الملايين من الجزائريين يدفعون ثمن هذه القسيمات، وهي أموال ضخمة وكبيرة، يمكن استغلال جزء منها، على الأقل، في إصلاح هذه الطرق التي أصبحت ـ كما قلت ـ تحصد الكثير من الأرواح.

أنا أعرف الظرف الذي تعيشه الجزائر ونقص الموارد المالية وخوف الكثير من المسؤولين التحرك بأريحية، لدينا مؤسسات عمومية بإمكانها القيام بالواجب، لدينا الشركات التي تفضلتم بذكرها، لدينا شركات كبرى مثل "كوسيدار" التي يمكن أن تقدم إضافة وهي مؤسسات عمومية لا يشوب التعاقد معها شبهة فساد.

بمناسبة الحديث ـ أيضا ـ عن الطريق السيار، منفذ الطريق جن جن، العلمة ـ سيدي الوزير ـ بدأ يتحرك، وهذه بوادر إيجابية، ولكنه يحتاج إلى تفعيل أكثر، لأن هذا المنفذ هو واحد من الطرق التي بإمكانها أن تخفف العبء عن هذا الطريق السيار الذي، كما تفضلتم بذكره، أصبح لا يتحمل هذه الشاحنات ذات الثقل الكبير، شكرا لكم معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا سيدي نائب الرئيس، وشكرا للسيد فؤاد سبوتة على هذا التعقيب.

أنا أتفق معك في العديد من النقاط، اليوم لدينا حالات استعجالية بالنسبة للطريق السيار شرق ـ غرب، خاصة في البويرة ـ جباحية، واليوم ـ الحمد لله ـ تم أخذه بعين الاعتبار وسيعرف، كما عرف العديد من الصيانات، ومن يمر من هناك يلاحظ أنه تعرض لأعمال الصيانة أربع مرات أو خمس مرات، لماذا؟

أولا: لاعتباره أقدم جزء بالنسبة للطريق السيار شرق ـ غرب.

ثانيا: يقع في منطقة ذات خصائص جيوتقنية خاصة جدا، صعبة، تؤثر أيضا على دوام هذا الطريق.

ثالثا: كما قلت، هو راجع لعدد المركبات التي تسير في الطريق السيار شرق ـ غرب، والذي أصبح يفوق بكثير طاقة استيعابه، والذي صمم في البداية بثلاثة أروقة، بالإضافة إلى رواق النجدة، في كلا الجهتين.

نفس الشيء، هناك عمل جار على مستوى ولاية سطيف، وكذلك مقطع ولاية برج بوعريريج أيضا تم أخذه بعين الاعتبار، ولكن بصفة عامة، الأعمال سنواصل القيام بها ولكن عدد مركبات الوزن الثقيل بصفة خاصة، والسير بحمولة تتجاوز المعدل المسموح أصبح يقلص من مدة حياة الصيانة ولذا هناك مشاريع أخرى وهذه لها علاقة بالسؤال الثاني.

أما بالنسبة للسؤال حول المنافذ، فقد تقرر في السنوات الماضية إضافة 14 منفذا إلى الطريق السيار، منها سبعة من الموانئ الهامة بالنسبة للشمال وسبعة من الهضاب العليا، والفكرة انبثقت من المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، ومن بين هذه المنافذ، منفذ جن جن ـ العلمة.

كل المشاريع تقريبا هي في قيد الإنجاز ومنذ سنوات، هناك مشاكل في الدراسة، ويمكن القول بأنها انطلقت بصفة مستعجلة لحماية الطريق شرق ـ غرب، أما بالنسبة لمنفذ جن جن، يعتبر من أولى الأولويات ـ كما قلت ـ للإخوان بالمجلس الشعبي الوطني بالنسبة لبرامج هذه المنافذ،

وذلك لاعتبارات تكمن في هدفين أساسيين:

الهدف الأول: هو هدف اجتماعي، فهو منفذ بين ولاية جيجل والهضاب العليا، عبر الطرق المحاذية له.

والهدف الثاني: وهو الأهم، هو هدف اقتصادي، وأقول بكل صراحة، اليوم، هذا المشروع يتابعه السيد الوزير الأول شخصيا، وكانت هناك طلبات أثناء مناقشة مخطط عمل الحكومة من طرف أعضاء غرفتي البرلمان، الآن هذا المشروع تم منحه بصفقة، فاز بها مجمع إيطالي ـ جزائري، لقد عرف مشاكل، لا أتحدث عنها الآن نحن اليوم بصدد حل هذه المشاكل، ومنذ ثلاثة أيام استقبلت سعادة سفير دولة إيطاليا مع المدير العام للشركة، رئيس المجمع، لإيجاد الحلول، ومع عودة الورشة إلى العمل، العمل جار ولكن بشكل محتشم جدا، وهم على الأقل استجابوا لإعادة بعث هذا المشروع، ويوجد ضمن برنامج الشريك الإيطالي إنجاز أكبر جسر معلق سوف يبنى في هذه الطريق وهو حقيقة منشأة فنية كبيرة جدا، وستكون ـ إن شاء الله ـ من أجمل المنشآت الفنية في الجزائر. وبهذه المناسبة، تم افتتاح منفذ من بين 14 أخرى والذي يربط بين مستغانم والطريق السيار بالحمادنة، والحمد لله، هناك تطور، كما يوجد منفذ آخر وهو في طور الانتهاء الرابط بين ميناء وهران والطريق السيار شرق ـ غرب، كذلك منفذ ميناء جن جن وبجاية أيضا، كل هذه المنافذ ذات أولوية وبصراحة فإن منفذ ميناء جن جن هو أولى الأولويات بالنسبة إلينا، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في قطاع الأشغال العمومية، والكلمة للسيد عبد القادر جديع، لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة، السيد الوزير المحترم،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد تمت ترقية تقرت إلى ولاية كاملة الصلاحيات تنفيذا لتوصيات وتعليمات السيد رئيس الجمهورية، وهو مشكور على ذلك وسوف لن ينسى له سكان الجنوب عامة وسكان تقرت خاصة هذا.

إن ولاية تقرت، بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي، تتطلب أن توفر لها الحكومة إمكانيات لتأهيل بنيتها التحتية ومنشآتها القاعدية من تلك الطرق التي هي شريان الحياة الاقتصادية وعماد التنمية، ذلك أن الكثير من طرقاتها البلدية ترابية وغير معبدة، من ذلك الطريق الرابط بين بلدية بن ناصر ومنطقة بئر السبع والمقدرة بـ 74 كلم، فهذا الطريق غير معبد (ترابي) علما أن الطريق من بئر السبع مرورا ببئر الأحرش وبئر أحمد إلى البرمة، طريق جيد وكامل وهو قيد الاستغلال والمقدر بـ 233 كلم.

والسؤال:

ـ متى سيتم الشروع في إنجاز الطريق المذكور أعلاه للمسافة المتبقية والمقدر بـ 74 كلم بين بئر السبع وبلدية بن ناصر؟ ذلك أن المنطقة هي منطقة فلاحية بامتياز وبها كثافة سكانية والعديد من الثكنات العسكرية والعديد من المداشر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية، للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيدات والسادة،

صباح الخير من جديد.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد عبد القادر جديع، على طرح انشغاله المتعلق بالطريق الرابط بين بلدية بن ناصر ومنطقة بئر السبع، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

هذا الطريق التي يمتد تحديدا على مسافة 65 كلم، يبدأ من بلدية الطيبات بالطريق الوطني رقم 16 عند النقطة الكيلومترية 604 باتجاه منطقة بئر السبع البترولية؛ ويتقاطع

مع الطريق غير المصنف الرابط بين مدينة الرباح بولاية الوادي وحاسي مسعود بولاية ورقلة المستلم حديثا.

وقد تم تسجيل دراسة لإنجاز شطر منه على مسافة 40 كلم، في إطار ميزانية ولاية ورقلة لسنة 2013، بغلاف مالي قدره 2.4 مليون دج، وأسندت إلى مكتب دراسات خاص بولاية الوادي، وأضيف لها ملحق لمقطع يمتد على طول 25 كلم المتبقية، وبالتالي أصبح الغلاف المالي الإجمالي للدراسة 3.15 مليون دج، إذ انطلقت هذه الدراسة في 22 أكتوبر 2014، وتم استلامها في 21 سبتمبر 2015، كما أن إنجاز هذا الطريق سيتيح ربط الطريق الوطني رقم 16 عند النقطة الكيلومترية 604 ببلدية الطيبات إلى بئر السبع، ثم تقاطع طريق الرباح ـ حاسي مسعود ومنه إلى بئر الذر مرورا ببئر الأحرش ثم البرمة، ما من شأنه أن يسهل التنقل من وإلى دائرة البرمة وتخفيف الضغط عن الطريقين الوطنيين رقم 16 وخاصة رقم 3.

زيادة على ذلك، فهو يفسح المجال لفتح آفاق استثمار فلاحي ورعوي بالمنطقة، وكذا الاستثمار في الطاقة والصناعات البترولية، وتثبيت المواطنين في أماكن تواجدهم لتمكينهم من ممارسة نشاطاتهم.

ومن أجل كل هذه الأهداف، سعينا إلى تجسيد هذا المشروع ثم اقتراحه كأولوية في المنطقة، ضمن برنامج القطاع التنموي لتقرت لسنة 2022 برنامج (PST)، إذن هو مقترح إذا تمت الموافقة عليه سننطلق في الأشغال أو يؤجل إلى مرحلة أخرى، الشيء المهم هو أنه مقترح لاقتناعنا بأهميته.

آمل أن تكونوا قد وجدتم فيما عرضناه عليكم إجابة وافية على انشغالكم، وأشكركم مرةأخرى على اهتمامكم بقطاع الأشغال العمومية.

شكرا لك، سيدي رئيس الجلسة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر جديع هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا سيدي الوزير على الرد.

ما يهمنا هو تفعيل هذه المشاريع وليس برمجتها فقط في سنة 2022 ومن ثمة لا شيء، لدينا مشكل آخر، سيدي الوزير، والمتمثل في الطريق رقم 3 وهو مشكل كبير، كل يوم به حوادث مرور، حيث يأتي المسؤول بعد الحادث ويعد بتفعيل المشروع ولا شيء يحدث، هذا المقطع الرابط بين تقرت وأوماش كارثة لكثرة الحوادث فيه، هل تنتظرون أن يموت جميع السكان ويصفوا حتى لا يبقى منا أحد ليحتج؟! الوفيات يوميا، هناك حافلة توفي فيها 14 شخصا، وهناك حافلة أخرى توفي فيها 15 شخصا، بالأمس فقط شاحنتان وسيارة وتوفيت عائلة بأكملها، وهذا راجع لعدم ازدواجية الطريق، إذا اقتضى الأمر عدم إنشاء نفق بالشمال والعمل على توسعة الطريق بالجنوب رقم 3 لا يتطلب ذلك الكثير، مع العلم أن عتاد الشركات البترولية والشاحنات كلها تمر عبر هذا الطريق ولا توجد طريق أخرى تسير عليها كل هذه الأعداد من المركبات والشاحنات، نحن نطالب بتعجيل إنجاز الطريق الوطني رقم 3 لكثرة حوادث المرور والوفيات يوميا، عند وقوع حادث مرور كبير يأتي وزير الداخلية وكذا وزير الأشغال العمومية سابقا، من أجل تهدئة نفوس المواطنين وتم إنشاء 10 كلم من الطريق المزدوج، هل يضحكون علينا؟! لاتضحكوا علينا بإنجاز 10 كلم فقط! 10 كلم هذه تم إنشاؤها في بلدية سطيل، وتم إنجازها من ميزانية ولاية الوادي، ونحن إلى متى؟ وهذا السؤال طرحته منذ انتخابي عضوا في المجلس، منذ ثلاث سنوات، في كل مرة أتحدث عن هذا الطريق، لنا أهلنا هناك، وهناك من هم هنا في الجزائر.. هل تريدون تصفيتنا؟ نذهب جميعا ونترك البلاد خالية! وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ والكلمة مجددا للسيد وزير الأشغال العمومية، للرد على التعقيب.

السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا للسيد العضو على التعقيب.

كنت قد تكلمت عن اهتمام القطاع، وإن شاء الله سنسجل هذا، ولكن بصفة عامة، أريد أن أوضح للسيد عضو مجلس الأمة، ولكل الحاضرين، أن القطاع في إطار برنامج عمل مخطط الحكومة والذي تمت مناقشته في هذا المجلس، استطاع أن يحدد بعض الأولويات، لا أذكر المنافذ

لأن لها أولوية، أتكلم الآن عن الطرقات بصفة عامة.

الأولوية الأولى التي نعمل عليها هي الطريق الوطني رقم 1، الطريق الوطني رقم 6، الطريق الوطني رقم 3، أهمية هذه الطرق تكمن في الأهمية الاجتماعية كما كنت تتحدث عن ازدواجية الطريق في العديد من المقاطع ونحن نعمل على ذلك حسب الإمكانيات المالية المتاحة، نفس الشيء بالنسبة للطريق الوطني رقم 6، وكذلك الطريق الوطني رقم1.

الأولوية الثانية تكمن في الأهمية الاقتصادية، فالطريق الوطني رقم 3، لا أتحدث عن المناطق البترولية، بل من جانب الفلاحة، هذه الطريق تمر عبر مناطق فلاحية ذات مردودية وشرفت الجزائر في ميدان الإنتاج الفلاحي، لذا نحن نقوم في كل مرة بتسجيل مقطع من هذه الطريق، منذ 2014، أنجزت الدراسات والمبلغ مقدر بـ 3.1 مليون دج، وتم اقتراحه للتسجيل على الأقل، الشطر الأول، و الشطر الإضافي، نواصل حسب الإمكانيات كما تعرفون، وحسب الأولويات.

بكل صراحة ـ كما قلت ـ الطلبات كثيرة جدا، لا يمكن أن نلبيها في نفس السنة وهذا مستحيل، قمنا بتسجيل بعض الأولويات والتي نعتبرها منطقية ويمكن مناقشتها بكل أريحية، وسنواصل مجهوداتنا عندكم بالنسبة للطريق الوطني رقم 3، أشكركم سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه، بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها، أشكر الزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، والتي كانت موضوع يوم دراسي نُظم من طرف وزارة العلاقات مع البرلمان، الشكر موصول أيضا إلى السادة أعضاء الحكومة والذين قدموا الإجابات عن الانشغالات والقضايا المعبّر عنها في القاعة.

شكرا للجميع؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الأولى
بعد منتصف النهار

الإدارة والتحرير **مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف** **الجزائر 16000** **الهاتف: 73.59.00 (021)** **الفاكس: 74.60.34 (021)** **رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16**	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 23 ربيع الثاني 1443
الموافق 28 نوفمبر 2021

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587